مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٥١ (الاستئناف ١)**
الاثنين، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد وانغ ينغفان .... (الصين)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غاتيلوف
أوكرانيا .... السيد كوليك
أيرلندا .... السيد كوني
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيد عياري
جامايكا .... الآنسة دورانت
سنغافورة .... السيد محبوباني
فرنسا .... السيد دوتريو
كولومبيا .... السيد فلديفيسو
مالي .... السيد توري
موريشيوس .... السيد كونجول
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد هاريسون
النرويج .... السيد سترومن
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام عن الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية (S/2001/719).

01-47372 (A)
0147372

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

السيد استرومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن تقدير وفدي لحضور السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وصديقي السيد خوسيه راموس - هورتا. وأود أيضا أن أشكرهما على بيانيهما الممتازين بشأن آخر التطورات في تيمور الشرقية وبشأن مستقبلها. فهذان البيانان يذكّران بالإنجازات التي تحققت، ولكنهما يذكراننا أيضا بأن المهمة التي بين يدينا لم تكتمل بعد.

وترحب النرويج بتقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/719). (واسمحوا لي أن أؤكد ارتياحنا لتوصيات التقرير الواضحة جدا فيما يتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

ومما له أهمية بالغة لكفالة السلم وإنشاء مؤسسات حيوية، أن تبقى الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى تستقر هذه المؤسسات على أساس راسخ. ولذا فإن النرويج تؤيد بالكامل التوصيات التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء بعثة تخلف الإدارة الانتقالية، تكون لها ولاية من مجلس الأمن وتتضمن عنصرا عسكريا وعنصرا مدنيا.

لقد وفرت الإدارة الانتقالية أساسا لانتقال ناجح في تيمور الشرقية. وحتى يتم ضمان وصول هذه العملية إلى نهاية منطقية نعتقد أن التمويل المقرر هو النهج الوحيد القابل للاستمرار. وغني عن القول إنه ينبغي أن يتم تصميم البعثة بعناية لكي تبرز الاحتياجات والتحديات المحددة لتيمور شرقية مستقلة حديثا.

وبالنسبة لمسألة استراتيجية الخروج في المستقبل أعتقد أنه بدلا من محاولة تحديد موعد لانسحاب موظفي الأمم المتحدة ينبغي للمجلس أن يسعى إلى الاسترشاد بالقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) المتعلق بوضع معايير معينة للانسحاب.

وستكون الفترة السابقة للانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس - وكذلك الفترة اللاحقة للانتخابات مباشرة، بما في ذلك إعداد مشروع الدستور - ذات أهمية كبرى للدولة القادمة في تيمور الشرقية. لقد استثمرنا الكثير والكثير معرض للخطر.

وتعيد النرويج التأكيد على أهمية الانتخابات الحرة والنزيهة. وفي هذا الصدد لقينا تشجيعا من النهج المبدع الذي اعتمدته الإدارة الانتقالية في مرحلة ما قبل الانتخابات، واسمحوا أيضا أن أشدد على تقدير حكومتي لحقيقة أن ميثاق الوحدة الوطنية قد تم الآن توقيعه. ونعتبر ذلك أمرا ذا أهمية كبرى في وضع الإطار الأمثل لتيمور شرقية سلمية وديمقراطية.

لقد كانت النرويج من بين المراقبين الدوليين في تسجيل اللاجئين مؤخرا في تيمور الغربية. ويوافق وفدي على الأسلوب الفني الذي تم فيه تنفيذ العملية. وتوحي النتائج الأولية بأن أغلبية اللاجئين يفضلون حاليا البقاء في إندونيسيا. لكننا نرى أن عديدين سوف يعيدوا النظر على الأرجح وسوف يختاروا إعادتهم إلى ديارهم في مرحلة لاحقة.

وتولي النرويج أهمية كبرى لاستهلال الإجراءات الجنائية ضد المسؤولين عن جرائم دولية خطيرة. ونعيد التأكيد على موقفنا بأن المحاكمة في محاكم وطنية هي نهج أفضل بكثير من إقامة محكمة دولية، التي ينبغي دائما أن تكون الملاذ الأخير تماما.

ونلاحظ بارتياح تزايد مشاركة التيموريين الشرقيين في الإدارة. ومع ذلك لم تصل المشاركة بعد إلى مستوى مرضٍ، ولذلك نهيب بالإدارة المؤقتة أن تستخدم الشهور الباقية من فترة الانتقال لتكثيف هذه الجهود.

ولقد حاز على إعجاب حكومتي العمل المبذول بالفعل لإيجاد الظروف المؤاتية لتيمور شرقية مستقلة مستدامة. ولذلك نود أن نشدد على أهمية استمرار الدعم

الاقتصادي للإدارة الانتقالية، وأهمية عمل البنك الدولي والوكالات الإنسانية والإنمائية في تيمور الشرقية. وحكومتي، بدورها، ما زالت ملتزمة بالإسهام بنصيبها في الكلفة الإجمالية.

أخيرا، تلاحظ حكومتي الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة في إندونيسيا. ومن الأهمية القصوى لكل من الأمن والاستقرار في المنطقة أن تقام علاقات قوية وسلمية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. إن المصالحة والتعاون المعزز بين البلدين شرطان مسبقان أساسيان.

دعوني أختتم كلمتي بالإشادة مرة أخرى بالممثل الخاص للأمين العام ، السيد فييرا دي ميلو، وموظفيه، سواء الدوليين أو التيموريين الشرقيين، على الاضطلاع بهذه المهمة الشاقة بطريقة تعطينا الأمل في تحقيق انتقال سلس إلى تيمور شرقية مستقلة.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود الترحيب بالممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميلو والسيد راموس — هورتا. وفي وقت لاحق من نقاش اليوم ستدلي بلجيكا، بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي ، ببيان تؤيده أيرلندا تماما. وأعرض النقاط التالية بصفتي الوطنية.

لا مبالغة إذا قلنا إن جلسة اليوم تنعقد في مرحلة حاسمة من تاريخ تيمور الشرقية، حيث أن البلد يقترب من الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية، ووضع مشروع الدستور وتحقيق الاستقلال. لقد تحققت إنجازات هائلة في العامين الماضيين، ولكن، كما أكد السيد فييرا دي ميلو اليوم، ما زال المطلوب عمله كثيرا جدا.

لقد قال الأمين العام في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير الماضي إنه بمجرد أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة سوف تحتاج دعما دوليا كبيرا من خلال بعثة متكاملة مفوضة من مجلس الأمن وممولة بأنصبة مقررة. ويسعدنا أن نلاحظ في التقرير الحالي أن الفريق العامل المعني بالتخطيط لمرحلة ما بعد الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية يقوم حاليا بالتخطيط لمثل هذا الوجود مع فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة في نيويورك. ونلاحظ أيضا من تقرير الأمين العام أنه سيتم تحسين الخطة لكي تبرز هيكل حكومة مستقلة في تيمور الشرقية، لن يكون بالطبع واضحا إلا بعد أن تتقدم مداولات الجمعية التأسيسية.

إننا نؤمن بشدة بأن الوجود الدولي في تيمور الشرقية ينبغي أن يكون متناسبا مع المتطلبات الفعلية وأن يتم معايرته طبقا لجدول زمني دقيق للفحص والاستعراض. وفي هذا الصدد لاحظنا بعناية نداء السيد راموس — هورتا بأنه ينبغي للخفض المراد في حجم وجود الأمم المتحدة أن يأخذ في الحسبان الاحتياجات المستمرة لتيمور الشرقية. إن التوصية في تقرير الأمين العام بأن يعمل الموظفون الدوليون على نحو متزايد في اختصاص استشاري وفي المجالات الفنية التي لم تتطور فيها بعد الخبرة المحلية هي توصية رشيدة تماما وجديرة بالمزيد من النظر فيها. ونعتقد أن هذه المساعدة لها أهمية قصوى في عملية التيمرة، التي ستكتسب فيها تيمور الشرقية القدرة الإدارية والقدرة المؤسسية لإدارة شؤونها الخاصة بنجاح.

ونتفق مع توصية الأمين العام بأنه ينبغي أن يكون هناك عنصر فعال لحقوق الإنسان كجزء هام من البعثة الخلف، ويشجعنا العمل الهام في حقوق الإنسان الذي تقوم به حاليا وحدة حقوق الإنسان التابعة للإدارة الانتقالية .

ولكننا بالرغم من التطورات السياسية المشجعة، ما زلنا قلقين إزاء الحالة الأمنية في تيمور الشرقية. وكما تذكرنا على وجه الخصوص في عطلة نهاية الأسبوع فإن الحالة على الحدود مع تيمور الغربية هي مصدر للقلق. ونلاحظ في هذا الصدد الإشارة في تقرير الأمين العام إلى التجارة والتحركات غير المشروعة عبر الحدود، والتي اقترنت بأحداث أمنية خطيرة. ويبعث هذا على القلق الشديد.

ومما يثير الإزعاج بشكل مماثل القلق الذي أعرب عنه التقرير من أن بعض عناصر الميليشيا اعتمدت استراتيجية كسب الوقت إلى أن يتم تحقيق الاستقلال اعتقادا منهم بأن الوجود العسكري الدولي سيزول من تيمور الشرقية. إن الميليشيا يجب ألا تحصل على هذا الأمل، مهما كان زائفا أو لا أساس له من الصحة. علاوة على ذلك، لا بد من نزع سلاحها وتسريح أفرادها.

وفيما يتعلق بوجود القوات الدولية، أعتقد أنه لا يجوز التفريط في الوجود الهام للمجتمع الدولي أو تعريضه للخطر من خلال خفض سابق لأوانه للقوة العسكرية. ولا ضرورة لاتخاذ قرارات ملموسة في الوقت الحالي، لا سيما بشأن وحدات حفظ السلام والشرطة. وينبغي أن نفكر في توصية الأمين العام وأن نرصد التطورات على أرض الواقع، خاصة خلال فترة الانتخابات. وقبل أن نتخذ قرارات في هذا الصدد ينبغي أن ننتظر التقرير الذي قال الأمين العام إنه سيصدره في تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أنه ريثما يصدر التقرير ينبغي الإبقاء على العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية بشكله الحالي إلى أن تقام حكومة جديدة في تيمور الشرقية.

إن الاستقرار والرخاء طويلي الأمد في تيمور الشرقية سيتم تعزيزهما بدرجة كبيرة بإقامة علاقة وطيدة ومنسجمة مع جارتها إندونيسيا. ويشكل الوقت الحالي تحديا لإندونيسيا، ولكن لا شك في أن المترلة الدولية للحكومة الجديدة في جاكرتا ستعزز كثيرا إذا قامت بعمل سريع إزاء عدد من القضايا الخاصة بعلاقاتها مع تيمور الشرقية. وتشمل هذه القضايا التنفيذ النشط لمذكرة التفاهم، المبرمة في عام ٢٠٠٠، بشأن التعاون في الأمور القانونية والقضائية وحقوق الإنسان. كذلك تشمل التعاون مع الإدارة الانتقالية، ولاحقا مع السلطات التيمورية الشرقية المستقلة في المحاكمة عن الجرائم ضد الإنسانية والقانون الإنساني في تيمور الشرقية، والقيام باستئناف سريع للأحكام الخفيفة جدا التي صدرت على الأشخاص الستة المدانين بقتل ثلاثة موظفين في مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في أتامبوا بتاريخ ٦ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٠.

والعمل الآخر هو الإشارة إلى أن اللاجئين الذين من الواضح أهم اختاروا البقاء في تيمور الغربية سوف يسمح لهم، إذا غيروا رأيهم، بالعودة إلى تيمور الشرقية في أمان كامل. وأخيرا، نحث على التعاون الكامل في التحقيق في الادعاءات التي أثارتها أيرلندا في أيار/مايو بأن بعض النساء اللائى اختطفن في تيمور الشرقية أثناء الصراع محتجزات الآن في تيمور الغربية في ظروف الرق الجنسي.

وأيرلندا تلتزم التزاما تاما بالمشاركة المستدامة في تيمور الشرقية، سواء بشكل ثنائي أو بواسطة الأمم المتحدة. لقد تحقق تقدم كبير مشجع في تيمور الشرقية. وهذه تحية سواء لشجاعة ورؤية شعب تيمور الشرقية وقيادته أو للطريقة المهنية وروح التفاني التي يعمل بها موظفو الإدارة الانتقالية. إننا نمر بمرحلة حاسمة من مراحل تحقيق الذات الوطنية لتيمور الشرقية. ونأمل كثيرا أن نجد، عندما ننظر في التقرير القادم للأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر، أنه تم التغلب على تحديات أخرى، وأن الانتخابات أجريت بنجاح، وأن صياغة دستور تيمور الشرقية مستمرة. هذه مرحلة حاسمة، ومن المهم أن يواصل هذا المجلس الإعراب عن تأييده القوي الثابت لتيمور الشرقية.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، شأني شأن المتكلمين السابقين، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وعضو المجلس الانتقالي، السيد راموس - هورتا، على بيانيهما الشاملين اللذين احتويا على تحليل عميق للمشاكل الأخيرة والمهام الطويلة الأجل التي تنتظر الإدارة الانتقالية وأبناء تيمور الشرقية في طريقهم نحو الاستقلال.

الآراء الأوكرانية تتفق اتفاقا كبيرا جدا مع ما قيل حول هذه الطاولة. ولذلك، سأقصر كلامي على بعض الملاحظات.

آخر استعراض للحالة في تيمور الشرقية، بما في ذلك تقرير الأمين العام، يمكننا من استخلاص النتائج عن التقدم المحقق في التحرك نحو الاستقلال. وقد شعرنا بسرور خاص لنجاح عملية التيمرة. وفي هذا الشأن، نعتبر أنشطة الإدارة المؤقتة أنشطة إيجابية.

إننا نعتبر انتخابات الجمعية التأسيسية مسألة رئيسية على التقويم السياسي لتيمور الشرقية في هذه المرحلة. وإن الانتخابات التي ستجرى يوم ٣٠ آب/أغسطس ستمهد الطريق إلى الاستقلال لشعب تيمور الشرقية. ومن الضروري ضمان إجراء انتخابات تشريعية عامة ديمقراطية وشفافة ونظامية.

من المهم للغاية أيضا تجنب العنف والمواجهة داخل مجتمع تيمور الشرقية بعد الانتخابات. وسيكون من الأساسي ضمان التشكيل السلس للجمعية التأسيسية والمجلس الجديد والمحافظة على بيئة سلمية للمناقشة بشأن الدستور الأول لتيمور الشرقية والانتقال إلى الاستقلال. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع على اتفاق الوحدة الوطنية من جانب ١٤ حزبا سياسيا من الأحزاب الستة عشر المتنافسة في الانتخابات. إلا أننا نشعر بقلق لأن احتمال نشوب عنف بين الطوائف أو بين الأحزاب لا يزال قائما داخل تيمور الشرقية خلال الفترة الانتقالية. ولذلك، نحن مهتمون بأن نسمع عن الخطوات الاضافية التي يمكن أن تتخذها الإدارة الانتقالية والمجلس الانتقالي لمنع زعزعة الاستقرار الممكنة للحالة.

إن بناء الأساس الاقتصادي للاستقلال، اعتمادا على قطاع خاص قادر، لا تزال أولوية أخرى بالنسبة لنا. ومما يبعث على السرور أن نرى إعادة إحياء الحياة الاقتصادية لتيمور الشرقية. إن العائدات من بحر تيمور ستتيح فرصة كبيرة إضافية لتعزيز الاستقلال الاقتصادي لتيمور الشرقية. ومن الضروري للحكومة المستقبلية أن تبني على جهود مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة تهيئة مناخ موات لاجتذاب استثمارات طويلة الأجل. ومن المهم أن تركز البرامج والمشاريع المالية التي يجري أو يزمع تنفيذها في تيمور الشرقية على المستقبل وأن تتواءم مع الظروف التي ستسود بعد الاستقلال.

ونعتبر من الخطوات التي لا غنى عنها نحو الاستقلال إنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية، وشرطة محلية ونظام فعال للعدالة. وإذا لم تنجز هذه المهام، فقد تتعرض كل الجهود الأخرى للتحرك نحو الاستقلال للخطر.

الشرطة المدنية للأمم المتحدة ينبغي أن تحتفظ بقوة كبيرة إلى أن يتم تدريب شرطة تيمور الشرقية وتحتل مواقعها. ومن المهم أن يمكن أبناء تيمور الشرقية من القيام بدور أكبر بشكل متزايد في إنفاذ الأمان العام وفي الدفاع عن حدود تيمور الشرقية.

من الواضح أن الوجود الدولي في تيمور الشرقية من الضروري تمديده إلى ما بعد الانتقال إلى استقلال تيمور الشرقية. وفي هذا الشأن، نتفق بشكل تام مع الأحكام ذات الصلة من التقرير المرحلي للأمين العام. إننا بحاجة إلى نهج واقعي دائم وشامل لبعثة تخلف البعثة الحالية. ومن المهم أيضا وضع استراتيجية خروج مدروسة قائمة على الاحتياجات والتطلعات المستمرة لشعب تيمور الشرقية.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): التقرير المرحلي للأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يحمل أنباء طيبة مشجعة عن العملية التأسيسية الجارية في تيمور الشرقية. وهو يسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة العمل المتسق الثابت لضمان انتقال ناجح للسلطة من الإدارة المؤقتة إلى سلطة تنفيذية جديدة ستنشأ بعد الانتخابات. ونحن نثني على الأمين العام لتقريره.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميلو، على إحاطته الإعلامية الشاملة الواضحة. ونشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا لعمله الشامل البناء في تيمور الشرقية. ونشعر بالامتنان أيضا للإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا هذا الصباح السيد راموس - هورتا، عضو المجلس الانتقالي لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية.

إن التطور السياسي في تيمور الشرقية يبدو متحركا في الاتجاه الصحيح، وحلم الاستقلال المتوج بإقامة دولة لتيمور الشرقية أصبح تحقيقه مسألة وقت فقط. وفي ضوء التطور التدريجي في البنية الأساسية الذي جرى خلال الأشهر الستة الماضية، وبانظر إلى الالتزام القوي سواء من جانب الإدارة المؤقتة أو من أبناء تيمور الشرقية ببناء الدولة، نثق بأن الانتخابات المقبلة المقرر عقدها بعد ٣٠ يوما من الآن ستجري بسلام. ونلاحظ بارتياح أن غالبية الأطراف وقعت اتفاق الوحدة الوطنية للقيام بحملات انتخابية سلمية وبقبول نتائج الانتخابات.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن اللجان الدستورية في الأقاليم تعقد جلسات استماع بشأن نظم الحكم والحقوق الأساسية وسائر المسائل المتعلقة بالدستور. ومن المهم توعية السكان جميعا، وبخاصة المجتمع المدني، بأن هذا جزء من العملية السياسية الهامة. ونأمل أن تؤدي هذه المشاورات إلى إعداد دستور يوضع وفقا لاحتياجات شعب تيمور الشرقية وتطلعاته المشروعة.

ونرحب أيضا بالأنباء بأن قطاعات مختلفة من الاقتصاد تحسنت بشكل عام. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى التمويل المناسب والتخطيط الملائم لضمان التقدم المستمر والاستمرارية. والمسائل الملحة المتعلقة بالأمن وإعادة التوطين والعائدين والقانون والنظام من الضروري تناولها بسرعة. ونحن نحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم مساعدته في هذه المجالات وزيادتها.

ووفد بلدي يقدر تشكيل فريق عامل معني بالتخطيط لمرحلة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى جانب فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة في نيويورك معنية بأشكال الدعم الدولي التي قد تكون مطلوبة في تيمور الشرقية لمرحلة ما بعد الاستقلال. ونحن نعتقد أن الفريق العامل ينبغي أن يراعي النتائج التي توصل إليها فريق تقييم الأمن المشترك بين الوكالات وأن يضع، في ضوء توصياته، خطة عمل مقترحة ملائمة.

إن التطورات الإيجابية في تيمور الشرقية ما كانت تتيسر بدون تعاون حكومة إندونيسيا النشط. ونحن نحث القيادة الجديدة في اندونيسيا على بذل جهودها لتنفيذ كل التدابير التي دعا إليها المجلس في قراره ١٣١٩ (٢٠٠٠). ونناشد حكومة إندونيسيا أيضا أن تحترم احتراما كاملا مذكرة التفاهم بشأن التعاون في الأمور القانونية والقضائية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، الموقعة يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مع الإدارة المؤقتة، وعلى وجه الخصوص الجزء ٩، الذي يقضي بتسليم الأفراد بغرض المحاكمة.

المهمة أمامنا ليست سهلة ولكنها ليست مستحيلة أيضا. ونحن إذ نضع في اعتبارنا قلة خبرة إدارات جديدة مختلفة، لا يمكننا، في هذه المرحلة، أن نتحمل عواقب خروج بدون استراتيجية. الاستراتيجية واضحة. نحن بحاجة إلى إعداد شعب تيمور الشرقية ليتحمل مسؤولية دولته الوليدة ومصيرها. وهذا لن يتسنى إن لم يتم التعجيل بعملية التيمرة في كل القطاعات، عن طريق تدابير بناء الثقة في القطاعات المحددة الخاصة بالتمويل العام، والإدارة العامة، والشرطة والمحافظة على القانون والنظام.

إن النظام التشريعي التمثيلي القوي، والهيئة التنفيذية الفعالة الكفؤة، والنظام القضائي المستقل، عناصر أساسية لأي مجتمع ديمقراطي مستدام واستقرار سياسي.

لذلك من الأهمية بمكان إرساء الأساس للمؤسسات الديمقراطية وتعزيزها، وذلك سيضمن الحكم الرشيد وسيادة حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان واستقلال القضاء في تيمور الشرقية. ومن الأهمية بنفس القدر القيام بحملة كبيرة لتثقيف الناس عموما حول واجباتهم والتزاماتهم المدنية، وكذلك حقوقهم في مجتمع حر ديمقراطي.

وتدعم موريشيوس توصية الأمين العام بتعديل الوجود الدولي في تيمور الشرقية، مع مراعاة الحالة على أرض الواقع خلال الفترة التي تلي الانتخابات، ونؤكد من جديد الحاجة إلى وجود دولي كبير في البلد بعد الاستقلال كما يوصي القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١).

إن شعب تيمور الشرقية يشهد عشية عهد جديد في حياة بلده. ومن الأهمية بمكان أن يضع جانبا كل خلافاته ويعمل معا بروح المصالحة الوطنية في عملية إعادة بناء أمته وصياغة اقتصاده. وإنه لأمر حيوي بالمثل، أن يمد المجتمع الدولي كل العون اللازم للبلد ولإدارته الجديدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين. يرحب الوفد الصيني بالسيد فييرا دي ميلو والسيد راموس - هورتا في المجلس ونرحب ببيانهما.

نوافق على تقرير الأمين العام. ونشعر بالسعادة الصادقة للتقدم الكبير الذي تم إحرازه في عملية الاستقلال في تيمور الشرقية. ونقدر الجهود الدؤوبة التي بذلتها السلطات الانتقالية، وبشكل خاص نقل السلطة للإسراع في عملية "التيمرة"، وكذلك العمل المثمر بقيادة السيد فييرا دي ميلو.

وكما يشير التقرير، وصلت تيمور الشرقية إلى مرحلة حرجة من المرحلة النهائية للفترة الانتقالية. ونأمل أن تستمر السلطات الانتقالية في تأدية دور بناء في مساعدة شعب تيمور الشرقية في تحقيق الحكم الذاتي والاكتفاء الذاتي. وفي رأينا يجب أن يكون لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بداية جيدة ونهاية جيدة. وعند النظر في استراتيجية الانسحاب يجب التخطيط بشكل شامل والتقدم بحذر. وتؤيد الصين تحليل ودراسة تقرير الأمين العام.

بعد تحقيق تيمور الشرقية لاستقلالها رسميا يتعين على الأمم المتحدة أن تحافظ على وجودها الكبير وتحتفظ بالأفراد المحترفين الضروريين في الإدارات الهامة في الجهاز الإداري، وتقديم المساعدة للسلطات في تيمور الشرقية والمحافظة على وجود كبير للقوات العسكرية والشرطة. ويجب أن تشمل مساهمة الأمم المتحدة الدعم المالي. وهذه كلها أمور حيوية لضمان انتقال ثابت لتيمور الشرقية وقيام الحكومة الجديدة بتأدية واجباتها بشكل سلس.

أما بالنسبة لحجم وشكل وولاية وأسلوب عمل ذلك الوجود فيجب أن يكون قائما على مبدأ الفعالية والكفاءة العالية وأن يكون نابعا من حاجات تيمور الشرقية الفعلية، وأن يتعاون عن كثب مع شعب تيمور الشرقية ويحترم آراءه. ومن أجل تحقيق انتقال هادئ في تيمور الشرقية، فإن الاستقلال الاقتصادي والمالي، وتنميتها السليمة هي أمور هامة لا يمكن إغفالها. ونأمل أن تواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة جهودها في هذا المجال.

ونشيد بالمجتمع الدولي بكامله لتوفير مساعدة سخية لتيمور الشرقية. وقدمت الصين أخيرا مساعدة عينية مجانية لتيمور الشرقية، وبشكل خاص في المجال الزراعي وصيد الأسماك. وسنقدم رأس المال لبناء مبنى وزارة الخارجية. وقدمنا مساعدة في تدريب الموظفين الإداريين وسنستمر في فعل ذلك. وتدرس بشكل فعال إرسال فرق طبية لتيمور الشرقية. ونود أن نشترك مع المجتمع الدولي لتقديم مساهمات حسب طاقتنا من أجل السلم وتنمية تيمور الشرقية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بريتو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): تؤيد البرتغال تماما الكلمة التي سيلقيها السفير جين دي رويت من بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي.

أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وعضو مجلس الوزراء للشؤون الخارجية في الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، السيد خوزيه راموس - هورتا لإحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. وإنه لمن المفيد هنا في نيويورك أن نستمع إلى آخر التطورات في انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال من الأفراد الذي يتضمن عملهم اليومي ضمان التنفيذ الكامل والسهل لهذه العملية. ويمكنني أن أضيف أنها يجب أن تكون بقيادة مجلس الأمن على أساس تقييم موضوعي للوضع المتغير على أرض الواقع.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام لتقريره وأرحب بالتقدم المحرز في جميع المجالات نتيجة لنشاطات الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية منذ الإحاطة السابقة للمجلس. ونشير بشكل خاص إلى التقدم في تعيين الموظفين المدنيين ونقل السلطة إلى الشعب التيموري في جميع مستويات الإدارة. ونؤمن بقوة أن التيمرة ليس مجرد أسلوب لنقل المسؤولية بل أيضا مسألة نقل المهارات. وهي ليست مجرد توظيف البشر في مراكز بل هي بشكل رئيسي التأكد من حيازتهم على الحد الأدنى من المؤهلات لتأدية واجباتهم. ونشجع الإدارة الانتقالية على مواصلة جهودها في هذا المجال.

وتشارك البرتغال بشكل كامل رأي الأمين العام بأن تيمور الشرقية ستحتاج بعد الاستقلال إلى

> ”دعم دولي كبير ... سيقدم من خلال بعثة متكاملة يحدد مجلس الأمن ولايتها وتمول من الاشتراكات المقررة“. (S/2001/719، الفقرة ٥٢)

وفي ذلك السياق، نرحب بتوصيات الأمين العام باستمرار وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال الذي يشمل كلا العنصرين الأمني والمدني. ونعتقد بأن هذه هي الطريقة المثلى لضمان استمرار عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية حيث أصبح واضحا أن الولاية الواسعة والمعقدة التي أصدرها مجلس الأمن لن يكتمل إنجازها وقت الاستقلال. الاستقرار السياسي والاستقرار الأولي ليسا مجرد أمر مرغوب فيه في تيمور الشرقية، إنهما عنصران يضمنان الأمن البعيد المدى للبلد. وبالتالي ستكون الأمم المتحدة مسؤولة باستمرار عن ضمان إقامة دولة ديمقراطية قادرة على البقاء في تيمور الشرقية. وسيكون ذلك أفضل تركة تورثها الأمم المتحدة، وهذا المجلس بشكل خاص، لشعب تيمور الشرقية.

تشير البرتغال بشكل خاص إلى مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في عمل الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة وكذلك في عملية التخطيط لوجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال. وعلى أية حال، سيكون من المفيد والمرغوب فيه أن تتم مشاركة وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات في تيمور الشرقية بشكل تدريجي وعملي، وليس كوصفة طبية آنية تحل المشاكل المعقدة التي واجهها، وستستمر في مواجهتها، في سنين ما بعد الاستقلال. وفي هذا السياق، نؤمن بأن عددا من الوظائف الجوهرية التي تنبثق بشكل مباشر من ولاية مجلس الأمن المتضمنة في القرارين ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣٣٨ (٢٠٠١) ستستمر في كونها من مسؤوليات هذا المجلس.

نود أن نؤكد على ملاحظات الأمين العام حول التقدم المحرز والخطط المستقبلية لتدريب جهاز الشرطة التيمورية ونشره كاملا. إن نجاح هذا المسعى ضروري لضمان استقلالية الشرطة التي تحترم حقوق الإنسان وتضمن تنفيذ القانون والنظام في إطار نظام ديمقراطي.

وتقدر البرتغال تقديرا عظيما التحليل الموضوعي الذي أجراه الأمين العام وتوصياته بشأن العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ورغم بعض التحسينات التي طرأت على حالة الأمن فإننا ننظر بقلق إلى ما لاحظه الأمين العام من أنه

”لا تزال قدرة الميليشيات على ممارسة نشاطها والتدرب بدون عائق في بعض المناطق مصدرا للقلق“. (S/2001/719، الفقرة ٥٠)

كما يشير الأمين العام إلى أن الأحكام المخففة التي صدرت ضد أفراد اعترفوا بالاشتراك في قتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا

”شجعت بعض العناصر المتشددة في الميليشيات على التخطيط لاستئناف العمليات الهجومية بهدف زعزعة استقرار الوضع في تيمور الشرقية التي تتهيأ للانتخابات والاستقلال“. (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩)

وفي هذا الصدد، ترحب البرتغال بجهود حكومة إندونيسيا الرامية إلى معالجة مشكلة اللاجئين التيموريين الشرقيين المتبقين في تيمور الغربية. ونشجع حكومة إندونيسيا على مواصلة هذه الجهود وإيجاد حل شامل لهذه المشكلة. ونرحب بالالتزام الذي سبق لحكومة إندونيسيا أن أعلنته بالسماح بعودة اللاجئين في أية لحظة، بغض النظر عن الرغبة التي أعرب عنها اللاجئون يوم القيام بالتسجيل، الذي جرى في حزيران/يونيه.

ومن المهم بصفة خاصة في الوقت الحالي اتخاذ نهج حريص إزاء التخطيط لإعادة تعديل العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في المستقبل. وفيما نجتمع الآن، تقوم الأحزاب السياسية التيمورية بحملتها الانتخابية. وهذه هي أول حملة حرة وديمقراطية تقوم بها لانتخاب جمعية تكلف بأهم مهمة في أي بلد وليد، وهي صياغة دستوره. ومن الأساسي في هذا المنعطف ألا يقوم هذا المجلس باتخاذ موقف أو بإرسال إشارات يمكن أن تكون لها آثار مثيرة للقلاقل في البيئة الانتخابية. ويجب أن نأخذ في الاعتبار الصدمات والمخاوف التي عادة ما يقرنها التيموريون بالانتخابات والتي لا تزال قوية جدا في ذاكرتهم الجماعية. والسنوات القادمة، فضلا عن صياغة الدستور، من الأمور الأساسية إلى أقصى حد، لا لتوطيد الديمقراطية والحكم الذاتي فحسب، بل ولأي قرار يتخذ بشأن وجود الأمم المتحدة في البلد في المستقبل.

وهذه بحق هي العمليات التي يجب أن نهتم بها في هذا المنعطف حيث أن كثيرا مما ستجري مناقشته في المستقبل يتوقف على نتائج هذه العمليات. ولا يمكن على الإطلاق أن نبالغ في إلقاء الضوء على ضرورة سير العملية الدستورية بسلاسة. وهناك حاجة إلى توفير الوقت الكافي للمناقشات والمشاورات من أجل ضمان تملك التيموريين الكامل للعملية. وقد شهدنا حالات كثيرة لدساتير تتسم بالكمال التام، صيغت بمساعدة خبراء دوليين، واعتمدت ولكن لم يعمل بها نظرا لانعدام التملك المحلي. وهذه مناقشة أساسية إلى أقصى حد ينبغي ألا تجري على عجل.

وختاما، أود أن أؤكد أننا نعلم جميعا أن الأمم المتحدة لن تظل في تيمور الشرقية إلى ما لا نهاية له. فنحن لا نريد ذلك. والمجلس لا يرغب في ذلك، وأعتقد أن التيموريين لا يرغبون فيه أيضا. ومع ذلك يجب التنفيذ الكامل لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وإن لم يتحقق ذلك قبل الاستقلال فسيكون على الأمم المتحدة وعلى هذا المجلس الاضطلاع بدوريهما إلى ما بعد ذلك الوقت. وهذه، بالنسبة للتيموريين، ليست مسألة مناقشة أخلاقية فحسب، فموضع المخاطرة هو نفس مسؤولية الأمم المتحدة ومصداقيتها. ويجب ألا ننسى للحظة

نقطة بداية هذه العملية. فكما قيل مرة أن من لا يذكرون الماضي يكتب عليهم تكراره.

واسمحوا لي في النهاية أن أؤكد أننا نرى أن الإدارة الانتقالية قد اضطلعت بمهمة ممتازة إلى الآن. وقد كانت بعثة ناجحة. فلنحافظ عليها بنفس الطريقة. وكلي ثقة بأننا جميعا نتشاطر نفس الهدف ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن البرتغال ستواصل بذل قصارى جهدها لدعم جميع الجهود الرامية إلى حصول تيمور الشرقية على الاستقلال وإرساء السلام الدائم فيها.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدون اسمه في قائمتي ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ونسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة للإسهام في نظر المجلس الجاري في الحالة في تيمور الشرقية. ونرحب ترحيبا حارا بجهودكم الرامية إلى كفالة عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب وتحت رئاستكم.

إن المجتمع الدولي يرغب رغبة عارمة في رؤية تيمور الشرقية وهي تبزغ متمتعة بالاستقرار والأمان والرخاء والديمقراطية، تحكمها إدارة فعالة. والأمم المتحدة، بتكليف من مجلس الأمن هذا، ستواصل الاضطلاع بدور واضح وضروري في عملية الانتقال التي ستحقق ذلك. ولا يزال يجري إحراز التقدم الجيد، ولكننا إذ نقيم هذا التقدم مرة أخرى مطلعين على آخر تقرير للأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، يتضح أن هذه المهمة لا تزال بعيدة عن التحقيق.

وأود أن أشكر سيرجيو فيرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه الشامل هذا الصباح. وأود كذلك أن أتقدم بشكر استراليا المستمر إليه وإلى جميع أعضاء الإدارة الانتقالية على تفانيهم في إرساء أساس صلب لتيمور الشرقية. ومن علامات التقدم المحرز إلى الآن أن عددا متزايدا من التيموريين الشرقيين يشارك في هذه العملية، بما في ذلك مشاركتهم من خلال الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. والتزام التيموريين الشرقيين وتصميمهم فيما يتعلق بتطوير المهارات والقدرات التي يحتاجون إليها لحكم دولتهم وإدارتها من العناصر الحيوية في عملية الانتقال المستمرة. وفي هذا الصدد، سررنا لرؤية خوسيه راموس - أورتا هنا اليوم وأود أن أعرب عن إشادة حكومة بلادي به وبالتزام شعب تيمور الشرقية والجهود التي يبذلها بغية إنشاء دولته في المستقبل.

ويكرر الأمين العام في تقريره الحاجة إلى وجود دولي قوي مستمر إذا كان لنا أن نحرز نتائج طويلة الأمد وناجحة في تيمور الشرقية. وتصدق حكومة بلادي تصديقا كاملا على هذا الحكم. ويجب متابعة البداية القوية للعملية الانتقالية حتى النهاية. ويجب حماية الاستثمار الضخم في هذه العملية وإنجاحه بغية التوصل إلى نتيجة سلمية ومستدامة.

وترى استراليا بجزم أن استمرار وجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال يجب أن يجري من خلال بعثة متكاملة تتضمن عناصر من المدنيين والشرطة المدنية والقائمين على حفظ السلام بموجب ولاية واحدة من مجلس الأمن وبتمويل من إسهامات تقدرها الأمم المتحدة. وهذا هو أكثر نهج متماسك وعملي يمكن أن يتخذ للاضطلاع بالمهام ولمواجهة التحديات التي لا تزال تنتظرنا.

وكما أكد متكلمون كثيرون جدا اليوم، فإن حجم هذه البعثة الخلف سيكون بطبيعة الحال أصغر بكثير من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ومع ازدياد قدرات تيمور الشرقية في الحكم والإدارة، ومع تحسن الأمن والاستقرار في أراضيها، ستتلاشى حاجتها إلى الدعم الدولي. وسيكون إجمالي تكلفة الوجود الدولي أقل بكثير من التكلفة التي كانت لازمة لإنشاء العملية الانتقالية وحتى الآن. ومع

ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مصادر ثابتة ومستمرة لتمويل العناصر الثلاثة، وهي الإدارة المدنية والشرطة المدنية وحفظ السلام، إذا كان لنا أن نقيم دولة دائمة وديمقراطية تضطلع بوظائفها على نحو كامل في تيمور الشرقية. وسيتطلب ذلك نهجا مرنا ومبتكرا لاستخدام الإسهامات المقدرة.

وتكلفة الاستخدام المستمر للإسهامات المقدرة في الفترة التي تلي الاستقلال مباشرة ستكون أقل بكثير من التكاليف المتوقعة لأجل طويل في حالة سحب التمويل قبل الأوان أو إذا كانت هناك فجوات في التمويل. وبينما ننتظر ما جرى الوعد به من تفاصيل في تقرير لاحق في تشرين الأول/أكتوبر فإن تقرير الأمين العام يشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة الخلف لن تكون ذات مطامح مفرطة أو مكلفة.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الحرص في معالجة حالة لا تزال هشة ودولة ناشئة من الواضح أنها ما زالت ضعيفة. ومصداقية الأمم المتحدة في الميزان، كما أكد زميلي كيشور محبوباني على نحو بليغ هذا الصباح، بوصفها الراعية لعملية التحول في تيمور الشرقية.

وتعرب استراليا عن ترحيبها بالمجمل الوارد في تقرير الأمين العام بشأن الشكل المحتمل للوجود الدولي العام في تيمور الشرقية بعد الاستقلال وحجم هذا الوجود. ويخطو بنا هذا المجمل خطوة إلى الأمام في إعداد استراتيجية واضحة للخروج. ولابد لإعداد استراتيجية مقبولة للخروج من أن يدعم استمرار الوجود التابع للأمم المتحدة في أعقاب الاستقلال، بل إنه سيكيّف هذا الوجود. وتؤيد أستراليا بقوة الرسالة التي يبعث بها الأمين العام بأن من الضروري الأخذ بنهج مرن في التخطيط لجميع عناصر الوجود المذكور بعد الاستقلال. ويجب أن تسترشد القرارات المتعلقة بكيفية تعديل وجود الأمم المتحدة وتوقيته بالتطورات التي تحدث على أرض الواقع في تيمور الشرقية. كذلك في رأينا أن هذا ينطبق على المكونات الثلاثة للبعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية، وهي المكون المدني، والشرطة المدنية، وحفظ السلام.

أما فيما يتعلق بالجانب المدني، فنحيط علما بالمشورة التي يسديها الأمين العام من أنه ينبغي أن يتقلص الوجود التابع للأمم المتحدة بعد الاستقلال بدرجة كبيرة عما هو عليه الآن. ونؤيد تقييم الأمين العام ومؤداه أن النظم الإدارية جديدة وهشّة برغم التقدم الكبير الذي أحرز في توظيف المسؤولين الحكوميين التيموريين الشرقيين. وترى أستراليا أنه سيكون من اللازم توفير مزيد من المساعدة على أصعدة الإدارة العليا من أجل فعالية إكمال العمل الذي تمثله عبارة ''إضفاء الطابع التيموري'' التي لا يحبها سيرجيو فييرا دي ميلو، ونقل المهارات في مجالات محددة. وسيكون هذا الأمر حاسما بالنسبة لنجاح مهمة الأمم المتحدة على الأجل الطويل، وسيكفل إنجاز الولاية الأصلية المسندة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بإقامة إدارة فعالة. ونحيط علما كذلك بالرأي الذي أعرب عنه الأمين العام من أن هذه المساعدة الضرورية ستقتصر على فترة زمنية محدودة. وكل هذه الاعتبارات تعزز ما نراه من ضرورة الأخذ بنهج مرن وابتكاري إزاء الأنصبة المقررة للمساهمات.

والحرص في إدارة تخفيض المستوى الحالي لمشاركة الأمم المتحدة في البعثة الخليفة لا يقل أهمية عن الحرص في إدارة التحول الأطول أمدا إلى حكومة كاملة الوظائف. وهذه مسألة تتطلب الاهتمام الآن وفي الفترة التالية لإجراء انتخاب ٣٠ آب/أغسطس. ونشجع الإدارة الانتقالية على مواصلة التركيز على خططها لنقل المسؤولية والمهام تدريجيا إلى الإدارة التيمورية الشرقية وما يقابل ذلك من تخفيض الدور الذي تقوم به الإدارة الانتقالية. وسيكون من المهم لهذه الإدارة أن تقرر، في

نطاق ميزانيتها المتفق عليها، المهام التي يمكن نقلها إلى التيموريين الشرقيين والتي يمكن الإبقاء عليها على المدى الطويل دون تكبد مزيد من التكاليف. وسيتطلب نقل الأصول من الإدارة الانتقالية إلى الإدارة الجديدة أيضا اتخاذ قرارات رشيدة والقيام بالتخطيط في وقت سابق للاستقلال بمدة طويلة. ونتطلع إلى تلقي مزيد من التفاصيل في تقرير الأمين العام لشهر تشرين الأول/أكتوبر بشأن التخفيض المتوخى في الوجود المدني.

ونحيط علما مع الترحيب بالتقدم المطرد في الخطة المرحلية التي وضعتها الإدارة الانتقالية لإعداد دائرة الشرطة في تيمور الشرقية وتدريبها، ونؤيد إجراء خفض تدريجي للمساعدة الدولية، تمشيا مع حالة القانون والنظام على أرض الواقع. ونحيط علما بالمشورة التي يسديها الأمين العام بشأن الخطط الموضوعة لتحويل قوة الشرطة الدولية تدريجيا إلى الاضطلاع بدور للإشراف والرصد كلما تحسنت القدرة المحلية. ولاحظت بصفة خاصة تأكيد سيرجيو فييرا دي ميلو على الجانب الإشرافي في عرضه هذا الصباح. ويجب أن يستند هذا إلى استراتيجية وأساس منطقي لإعداد قوة شرطة تيمور الشرقية كقوة قائمة بذاتها يمكنها البقاء من الوجهة المالية على المدى الطويل.

ولا يزال المكوّن المتعلق بحفظ السلام في وجود الأمم المتحدة الراهن والمستقبلي حاسما بالنسبة لنجاح تحول تيمور الشرقية إلى الاستقلال. ونرحب كثيرا بتقييم الأمين العام المتسم بالوضوح والصراحة للأوضاع الأمنية الراهنة في تيمور الشرقية. كما أن رأينا الثابت هو أن الحفاظ على أمن الحدود بين تيمور الشرقية والغربية بواسطة قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أمر حيوي ومرتبط بكافة الجوانب الأخرى المتعلقة بتيسير المضي بعملية التحول قدما إلى الأمام.

ونؤيد النهج الذي ينتهجه الأمين العام إزاء إدارة قوام قوة حفظ السلام في المستقبل بوصفها جزءا من إعداد استراتيجية خروج واضحة. وأريد أن أؤكد من جديد ما ذكرته سابقا في هذا المجلس وللكثير من زملائي، وهو أنه يجب أن تؤخذ الأوضاع الأمنية في الميدان تماما بعين الاعتبار لدى إعداد هذه الاستراتيجية واتخاذ القرارات بشأن قوة حفظ السلام. ونحن لذلك نؤيد قرار الأمين العام بإبقاء الحالة الأمنية قيد الاستعراض المستمر تمكينا له من تقديم مزيد من التوصيات في تقرير لاحق بشأن حجم قوة حفظ السلام في المستقبل.

تمثل الانتخابات المقرر عقدها في ٣٠ آب/أغسطس خطوة كبرى صوب استقلال تيمور الشرقية. ونشجع، كما فعل الآخرون، جميع الأطراف على المساهمة في إجراء الانتخابات على نحو سلمي وتنفيذ النتائج التي تتمخض عنها في سهولة وإنصاف، كما نشجعها على التقيد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في ميثاق الوحدة الوطنية.

وسوف تشكل الانتخابات المذكورة وتنفيذ ما تتمخض عنه من نتائج أيضا مرحلة جديدة بالغة الأهمية من نظر هذا المجلس في تيمور الشرقية. وبينما يجب أن تحدد الحالة السياسية على أرض الواقع جميع الخطوات اللاحقة وتوقيتها، ترى أستراليا أن إنشاء الجمعية التأسيسية، والقرارات الأخرى التي تتخذ بشأن الشكل الذي تكون عليه إدارة تيمور الشرقية في المستقبل، ينبغي أن ينتهيا بنا إلى نقطة يمكن للمجلس البدء فيها بصياغة قرارات عملية بشأن الولاية التي تسند لوجود تابع للأمم المتحدة في المستقبل. فاتخاذ المجلس لقرارات جيدة التوقيت من شأنه أن يزيد إلى الحد الأقصى احتمالات تحقيق تحول ميسور من وجود الأمم المتحدة السابق على الاستقلال إلى وجودها التالي

للاستقلال، بما في ذلك إتاحة المجال أمام البلدان المساهمة بقوات لإعداد خططها بشأن المساهمات المستقبلة وتسهيل تعيين موظفي الخدمة المدنية المناسبين. ولعلنا نريد أن يزود تقرير الأمين العام في شهر تشرين الأول/ أكتوبر المجلس بالأساس الذي يستند إليه للبدء في صياغة موضوعية للولاية اللازمة لوجود الأمم المتحدة في المستقبل.

وما زلنا نرصد المشاكل في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية عن كثب. فمن الواضح أن هذه المشاكل تؤثر في الحالة الأمنية على طول خط الحدود وتنطوي على آثار حاسمة بالنسبة للحالة العامة في تيمور الشرقية برمتها. ونقدر الخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا حتى الآن لحل هذه المشاكل. ونتطلع إلى بذل حكومة إندونيسيا الجديدة مزيدا من الجهود المكثفة من أجل إيجاد حل شامل لهذه المشكلة، بما في ذلك وضع حد لإرهاب المليشيات.

ومن العناصر اللازمة للاستقرار طويل الأمد في تيمور الشرقية العدالة والمصالحة والمحاسبة الفعالة. وما زلنا نعلق أولوية رفيعة على التقدم المحرز في جميع هذه المجالات، سواء في تيمور الشرقية أو من خلال نظام العدالة الإندونيسي. ونحث السلطات الإندونيسية على استخدام محكمة حقوق الإنسان المخصصة المنشأة مؤخرا للمحاكمة على انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في تيمور الشرقية، سواء في الفترة السابقة على اقتراع آب/أغسطس ١٩٩٩ أو في أعقابه. ويشكل التحقيق الذي أجرته الإدارة الانتقالية ذاتها في انتهاكات حقوق الإنسان مكونا هاما في تحقيق العدالة للتيموريين الشرقيين المتضررين من أحداث عام ١٩٩٩. وسوف يلزم للمجتمع الدولي أن يعمل على دعم بناء القدرات في قطاع العدالة فالقطاع في أمس الحاجة إليه. كما نشجع على انتهاج نهج منسق من جانب الإدارة الانتقالية والتيموريين الشرقيين إزاء مسألتي العدالة والمصالحة المترابطتين من أجل زيادة احتمالات التوصل إلى نتائج مرضية في كل من هذين المجالين الحيويين إلى أقصى درجة.

وتواصل أستراليا بذل قدر كبير من الطاقة والموارد، سواء من خلال الأمم المتحدة أو القنوات الثنائية، لدعم عملية التحول وإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء في تيمور الشرقية.

إن الترتيب الجديد بشأن بحر تيمور الذي أبرم مؤخرا بين استراليا وتيمور الشرقية والأمم المتحدة، لتنظيم التطوير البترولي في بحر تيمور، والذي سمع المجلس عنه في هذا الصباح، مثال قوي على ذلك. وينبغي أن يمهد هذا الترتيب إنشاء تيمور مستقلة في المستقبل تتلقى لعائدات كبيرة جدا لأجل طويل بغية دعم تنميتها. ولكن، حسبما أكد الممثل الخاص للأمين العام في هذا الصباح، لا يلغي ذلك الحاجة إلى تخطيط مالي واقتصادي حكيم. وثمة أولوية ينبغي أن تراعيها في وقت مبكر الإدارة القادمة في تيمور الشرقية تتمثل في إشراك المانحين ومؤسسات التمويل الدولية، الذين يسهمون في ميزانيتها الشاملة، لتطوير الاقتصاد في الأجل المتوسط.

وإضافة إلى المساهمة الكبيرة التي تقدمها حكومتي لمستقبل تيمور الشرقية من خلال ترتيب بحر تيمور، فإنها تلتزم ببرنامج ثنائي للمساعدة يخفف من حدة الفقر ولبناء قدرة التيموريين الشرقيين على تنظيم دولة مسالمة وديمقراطية ومستقلة. ويكرس بلدي الآن، كما سيكرس في المستقبل، جزءا كبيرا من مساعداتنا الثنائية لبناء القدرة في مجالات نرى أنها هامة لإدارة تيمور الشرقية المستقلة في المستقبل. وأنا أتكلم عن أشياء من قبيل المساعدة التقنية لتطوير السلطة المالية المركزية، بما في ذلك القيام على النحو الصحيح بإعداد أطر عمل للميزانية والضرائب؛ وبناء القدرة على تخطيط وإدارة الانتخابات في المستقبل؛ والمساعدة في تطوير العمليات التشريعية وخدمات الدعم وتدريب المدراء الأقدمين في مجال الخدمة المدنية.

وحتى الآن، أحرزت عملية إدارة الانتقال في تيمور الشرقية نجاحا ملحوظا للأمم المتحدة. ونعتقد أنه بفضل استمرار الالتزام والإدارة الدقيقة والرشيدة، يصبح بمستطاع الأمم المتحدة أن تفي بمسؤولياتها الكبيرة لإنشاء دولة تنفيذية وديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء، بصورة تامة في مرحلة ما بعد الاستقلال. وإذا حافظنا على سير الأعمال على نحو مطرد وإذا واصلنا اتخاذ القرارات الصحيحة الآن وخلال الأشهر القادمة، ستكون هذه هي النتيجة. وأنا أشير إلى أنها إذا أردنا أن نحرز النجاح، فستتحقق تلك النتيجة في غضون فترة زمنية قصيرة، تبدأ من نقطة الانطلاق المتصورة - وهي البداية التي وصفها سيرجيو فييرا دي ميللو هذا الصباح بأنها غير واعدة - أي وقبل أقل من عامين، وفي وجه تحديات واضحة وكبيرة جدا.

وفي مقدورنا وفي مقدور أعضاء المجلس أن نحقق تلك النتيجة لشعب تيمور الشرقية. ولقد وفى المجلس بالتزاماته ومسؤولياته حتى الآن. ويجب ألا يخيب رجاء التيموريين الشرقيين في المرحلة الحاسمة القادمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبه تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا ولختنشتاين البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

في البداية أود أن أرحب بالسيد فييرا دي ميللو والسيد خوزيه راموس - أورتا. ومن خلالهما، أود أن أثني على المؤسستين اللتين يمثلانهما للتقدم الكبير الذي أحرزاه خلال الأشهر القليلة الماضية في تنفيذ القرارين ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣٣٨ (٢٠٠١). لقد قطعنا شوطا طويلا منذ أن أنيطت بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ولايتها العريضة في خريف عام ١٩٩٩ لتولي المسؤولية الشاملة عن الإدارة الانتقالية لإقليم دمر تدميرا كبيرا.

والآن، بعد أقل من سنتين، يمضي شعب تيمور الشرقية بخطى ثابتة على طريقه نحو الاستقلال التام. فالانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس ستشكل الخطوة التالية لبناء دولة مستدامة. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة وفي هذا السياق سيبعث فريقا من مراقبي الانتخابات إلى تيمور الشرقية. ونعتبر أن الانتخابات تعد حدثا فاصلا في عملية إضفاء الطابع التيموري: لمنح شعب تيمور الشرقية حق تقرير مستقبله. وغني عن القول إننا نعتمد على مشاركة الشعب على نطاق واسع. وتحقيقا لهذه الغاية من الضروري أن تستمر عملية التثقيف المدني وتثقيف الناخبين.

ونشعر بالتشجيع إزاء توقيع معظم الأحزاب السياسية على ميثاق الوحدة الوطنية، الذي يلزمها باحترام مبادئ الديمقراطية والتسامح واحترام الأقليات، فضلا عن احترام نتيجة الانتخابات. ويود الاتحاد الأوروبي أن يرى المبادئ نفسها متوجة في الدستور. وفي الواقع، ستعزز الانتخابات أيضا العملية الرامية إلى اعتماد دستور لتيمور الشرقية، الذي سيكون بمثابة مخطط لدولة تيمور الشرقية في المستقبل. وينبغي عدم التقليل من أهميته.

ولا تزال الحالة الاقتصادية صعبة في تيمور الشرقية. ولا يزال النمو في ما يبدو معتمدا على الوجود الأجنبي وعلى أوجه الدعم الزراعي. ولا بد من عمل المزيد لتهيئة الأوضاع من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ونوافق

على الملاحظة التي ذكرها الأمين العام والتي تفيد بضرورة وضع قوانين للملكية وإطار عمل للنشاط التجاري لحفز القطاع الخاص.

إن توقيع الوزير الاسترالي والوزير التيموري الشرقي بالأحرف الأولى على ترتيب بحر تيمور خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. ويحدونا الأمل، حالما يتم التوقيع والمصادقة على هذا الترتيب، أن يسهم والترتيبات الأخرى التي ستبرم في المستقبل في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل في تيمور الشرقية المستقلة. ولكي يتسنى تحقيق ذلك، من الضروري أيضا بذل جهود في المستقبل لتطوير القطاع الزراعي.

وفي الأسبوع الماضي لاحظنا مع الارتياح انتقال السلطة في إندونيسيا على نحو ديمقراطي وسلمي ويحدونا أمل كبير في أن تواصل الحكومة الجديدة تنفيذ أحكام القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠). وأعربنا بقوة في الماضي عن إصرارنا على أن تفي إندونيسيا بالتزاماتها. والسجل غير متكافئ حتى الآن.

ولقد تم حديثا تسجيل اللاجئين في تيمور الغربية. والنتائج الأولية للتسجيل والاقتراع ستعكس يقينا الخيار الذي سيختاره اللاجئون في ذلك الوقت. ولا تزال تطرح الأسئلة بشأن نوايا اللاجئين في الأجل الطويل الذين اختاروا في الوقت الحاضر البقاء في الأراضي الإندونيسية. ونعرب عن أملنا في أن تتبدد تلك الشكوك، ونعتقد بأن اللاجئين سيرغبون في نهاية المطاف في العودة إلى تيمور الشرقية وسيكون بمقدورهم القيام بذلك في ظل ظروف من السلامة والأمن.

ونطالب السلطات الإندونيسية أن تتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومع سلطات تيمور الشرقية في المستقبل فيما يتصل بتقديم المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية وضد القانون الإنساني في تيمور الشرقية قبل الاستفتاء الشعبي الذي أجري في عام ١٩٩٩ وبعده إلى العدالة لمحاكمتهم، وذلك من خلال إنشاء محكمة مخصصة في إندونيسيا. ونتوقع أن تنفذ حكومة جاكرتا دعوى الاستئناف في قضية القتل الذي حصل في السنة الماضية في أتامبوا وراح ضحيته ثلاثة من العاملين في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وأكد المجلس بالإجماع في القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١) على ضرورة وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ويقدم الأمين العام في تقريره بعض التوصيات المحددة، وسيقدم المزيد من التوصيات في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونوافق على أن المجال متاح لإجراء تخفيض عام في الوجود الدولي ولكن ينبغي أن تراعي عند التخفيض الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع وأن يتم التخفيض بعد إجراء مشاورات وثيقة مع السكان التيموريين. وفي ذلك السياق، نشجع الجهود الرامية إلى تحديد المجالات التي يتعين فيها مواصلة الدعم. ونسلم بأهمية الدور الذي تقوم به حتى الآن وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والمنظمات الإقليمية، ويحدونا الأمل في زيادة مشاركتها في المستقبل.

لا تزال المليشيات في تيمور الغربية تشكل تهديدا لتيمور الشرقية، وبشكل خاص في منطقة الحدود. ويجب أن نتوخى الحذر أثناء فترة الانتخابات. وفي المناطق الأخرى يواجه مجتمع تيمور الشرقية مشاكل بسط النظام العام. وفي هذا المجال، نشجع تطوير وتدريب شرطة تيمور الشرقية، التي يجب أن تؤدي دورا متزايدا في ضمان الأمن العام. وعلينا أن نوجه اهتمامنا لإقامة جهاز قضائي قوي.

وتم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق استقلال تيمور الشرقية. وقد استثمر سكان تيمور الشرقية والمجتمع الدولي الكثير من الجهد في هذه العملية. ويجب ألا تذهب هذه الجهود سدى. وقد ألزم المجتمع الدولي نفسه بالتواجد في تيمور الشرقية. ونؤكد على الحاجة على التنظيم المتأني لذلك التواجد ونكرر أنه يجب لأية إعادة لتقييم مثل هذه الخطط

أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الأمني، والاحتياجات في الميدان ورغبات السكان. ونتطلع باهتمام للتوصيات الجديدة التي سيقدمها الأمين العام في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل بلجيكا على بيانه.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في مناقشة اليوم.

وأشكر أيضا السيد سيرجيو فييرا دي ميلو على إحاطته الإعلامية المفصلة حول الوضع الحالي في تيمور الشرقية. وأود أن أرحب بحرارة بالسيد راموس - هورتا. وفي الواقع، استفادت مناقشتنا كثيرا من مشاركة السيد فييرا دي ميلو والسيد راموس - هورتا لمعرفتهما المباشرة بالوضع في تيمور الشرقية.

لقد تم إحراز تقدم نحو تحقيق استقلال تيمور الشرقية خلال الأشهر التي مرت منذ آخر مناقشة علنية لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو، ويعزى ذلك إلى حد كبير لقيادة السيد فييرا دي ميلو، وتفاني موظفي الأمم المتحدة والدعم المستمر للمجتمع الدولي.

ونشعر بالسرور للانتهاء من تسجيل الناخبين ولأن انتخابات الجمعية التأسيسية ستتم في ٣٠ آب/أغسطس في الموعد المحدد. وكجزء من العملية السياسية الديمقراطية النزيهة والمفتوحة، ستكون هذه الانتخابات معلما كبيرا على الطريق إلى تيمور شرقية قادرة على البقاء.

وبالرغم من أنه يبدو أن الإعداد للانتخابات يتم بسلاسة، فإنني أود أن أؤكد على أهمية ضمان إجراء العملية الانتخابية بطريقة منظمة. وبذكريات أحداث آب/أغسطس ١٩٩٩، التي لا تزال ماثلة في الأذهان، يسود قلق كبير مشترك بين السكان التيموريين بأن العملية السياسية قد لا تبقى سلمية. لذلك أرحب باتفاق الوحدة الوطنية الذي التزم ١٤ حزبا من مجموع ١٦ حزبا سياسيا بموجبه باحترام نتائج الانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس والدفاع عن مبدأ اللاعنف. إن التزامها السلم والاستقرار يتسم بأهمية قصوى.

على المجتمع الدولي بدوره أن يبقى ملتزما بالإبقاء على النظام في تيمور الشرقية وأن يقدم المساعدة الضرورية لتحقيق هذا الهدف. وتقدم اليابان إسهاما قدره حوالي ١,٢ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل انتخابات الجمعية التأسيسية، ونعتزم إرسال مراقبين انتخابيين لتيمور الشرقية.

ويثني وفدي على الأمين العام لعمله في تقديم تقرير مدروس بشكل جيد في هذا المنعطف. أما بالنسبة لوجود الأمم المتحدة بعد تحقيق تيمور الشرقية لاستقلالها، فإنني أعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبقي لفترة محدودة وجودها العسكري ووجود الشرطة المدنية لصون النظام العام، وكذلك الإبقاء على حد أدنى من الموظفين المدنيين الذين لا غنى عنهم لتوفير المساعدة الضرورية لإعادة الإعمار الاقتصادي وبناء الدولة.

إن الوضع الحالي في تيمور واهن تماما. وبالتالي فإن من الأهمية القصوى بمكان ألا نعطي إشارة خاطئة قد تزيد من تفاقم الوضع. ولربما يكون التخفيض التدريجي لتواجد الأمم المتحدة لازما على المدى البعيد عندما يتحسن الوضع في الميدان. ولكن يجب أن تتم عملية التخفيض هذه بشكل متأن وتدريجي. ولهذا فإننا ندعم توصية الأمين العام بتبني نهج مرن يأخذ بعين الاعتبار تطورات الوضع على الأرض.

وفي هذا السياق، أتطلع إلى توصيات الأمين العام حول تشكيل وولاية عملية حفظ السلام التي ستخلف

الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية - وهي التوصيات التي سترد في تقريره الذي سيرفعه إلى مجلس الأمن في أواخر تشرين الأول/أكتوبر.

لا يسعني إلا أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق على مشكلة اللاجئين المعقدة والصعبة. ويود وفد بلادي أن يحث الحكومة الإندونيسية على بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى حل شامل لمشكلة اللاجئين في تيمور الغربية على أساس المتابعة الملائمة لتسجيل اللاجئين الذي تم في الشهر الماضي، وفي هذا الصدد، نرحب بإرسال بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الوضع الأمني في تيمور الغربية ونتطلع إلى تقريرها. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم المساعدة الضرورية للاجئين بشكل فعال.

ولكي تصبح تيمور الشرقية دولة مستقلة حقا ينبغي نقل سلطة الإدارة الانتقالية إلى شعب تيمور الشرقية، مع اضطلاع المجتمع الدولي بدور استشاري. وهذا طبعا لا يمكن أن يحدث كله مرة واحدة يوم الاستقلال. بل من المحتم، خلال هذه المرحلة الانتقالية، تعزيز الإحساس بالملكية لدى سكان تيمور الشرقية، ومساعدتهم على تطوير المهارات والقدرات الضرورية لحكم أمة.

إن تحقيق الاستقلال والاستقرار في تيمور الشرقية تحد يتجاوز مجال آسيا والمحيط الهادئ، إنه في الواقع مسألة ذات مغزى عالمي. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يبقى ملتزما بتيمور الشرقية وأن يستمر في مساعدة شعبها في جهوده لتطوير قدراته الضرورية لبناء دولة مستقلة. واليابان، بدورها، ستعطي أولوية قصوى لتطوير الموارد البشرية في تيمور الشرقية وستستمر في جهودها المشتركة مع دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن التزام المجتمع الدولي القوي هو مفتاح صون النظام العام وإنشاء دولة تيمور الشرقية المتمتعة بالقدرة على الاستمرار. وآمل بإخلاص أن تجري انتخابات الجمعية التأسيسية بشكل سلمي وأن تمهد الطريق إلى بناء تيمور شرقية سلمية وديمقراطية ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل اليابان على بيانه.

المتكلم التالي ممثل الفلبين، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نود أولا أن نهنئكم، سيدي، على عملكم الممتاز خلال رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، ونشكر المجلس على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في جلسة اليوم حول تيمور الشرقية. وأود أيضا من خلالكم أن أتقدم بالشكر للأمين العام لتقريره الأخير عن تيمور الشرقية، والسيد فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد راموس - هورتا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين صباح اليوم.

قبل سنتين، بدأنا رحلة كانت الأولى من نوعها للأمم المتحدة، وهي إنشاء هيكل سياسي واقتصادي حقيقي لتيمور الشرقية من الصفر. واليوم، تجد الأمم المتحدة نفسها في خضم هذه الرحلة، ونحن نقترب من استقلال تيمور الشرقية الذي طال انتظاره.

وفي حين تحقق تقدم كبير صوب الاستقلال خلال الأشهر الستة الماضية، فإن الانتخابات التي ستجري في الشهر المقبل تظل بمثابة الاختبار الرئيسي لمدى نجاح الأمم المتحدة، بقيادة مجلس الأمن، في أول جهد حقيقي لبناء دولة. وكشريك نشط في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، لدينا اهتماما وآمالا لا يعلى عليها في رؤية الأمم المتحدة والقيادة المحلية المتنامية في تيمور الشرقية وقد أحرزتا نجاحا حقيقيا في تحقيق أحلام الشعب التيموري في الاستقلال وإقامة دولته. وينبغي أن يكون هذا الهدف هو الأساس الذي تقوم عليه استراتيجيتنا للخروج.

وهناك بعض المسائل التي لا تزال الفلبين تؤمن بأهميتها.

وكما أشرنا من قبل، ينبغي أن تمثل الانتخابات المقبلة نقطة انطلاق قوية لتحرك تيمور الشرقية صوب الاستقلال في أوائل العام المقبل. ومع الاقتناع التام بالالتزام القوي من جانب مسؤولي الأمم المتحدة وموظفيها الذين سيشرفون على هذه العملية، نعتقد أن الانتخابات ينبغي ألا تكون نزيهة ونظيفة وذات مصداقية وأن تحظى بأوسع مشاركة ممكنة للشعب التيموري فحسب، بل وأن ترى كذلك. وفيما يتعلق بمسألة المشاركة، فقد سرنا ما علمناه من أن عملية التسجيل كانت جيدة للغاية. وهذا أساس وطيد للانتقال إلى انتخابات تتسم بالمشاركة الحقة.

وهناك الكثير من الأبحاث التي تشير إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال هي الأكثر احتياجا للمساعدة والدعم. والتوقف عن تقديم المساعدة بمجرد بدء حالة ما بعد انتهاء الصراع أو بعد الاستقلال مباشرة قد لا يكون مسارا حكيما للعمل فيما يتعلق بتيمور الشرقية. وإن تواجدا دوليا ملائما ومستوى مناسبا من المساعدة ينبغي أن يستمرا بعد الاستقلال. وينبغي أن تحدد تفاصيل التواجد الدولي في تيمور الشرقية لمرحلة ما بعد الاستقلال على أساس احتياجات الشعب التيموري الشرقي والظروف الميدانية، وبالتنسيق مع الأطراف المعنية. ويتصل هذا على وجه الخصوص بمسائل مثل حجم العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري في البعثة الخلف.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، مما يبعث على السرور أيضا ما علمناه عن حجم الدعم والالتزام الدوليين بصدد إنشاء قوة دفاع تيمور الشرقية، وخصوصا فيما يتصل بالإسهامات الطوعية في مجالات التدريب، والبنية الأساسية والمعدات، وكلها ضرورية لتطوير قوة دفاع حديثة واحترافية. وستكون الفلبين على استعداد لتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، في تشكيل قوة دفاع تيمور الشرقية.

في الوقت نفسه، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تواصل الإدارة الحكيمة للوضع الأمني من خلال قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن ضمان استمرار السلم والأمن في المنطقة يستلزم إنشاء المؤسسات الديمقراطية أيضا. لذا، نؤيد وجهة نظر الأمين العام ومؤداها أن البعثة الخلف ينبغي أن تتضمن فريقا صغيرا من المهنيين في مختلف المجالات لمواصلة عملية التيمرة ونقل المهارات، وخاصة في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية بغية تعزيز بناء القدرات، وهو الأمر الضروري للحكم الذاتي.

وعلاوة على ذلك، يتعين إقامة بنية أساسية اقتصادية سليمة من أجل تحقيق التنمية والنمو في تيمور الشرقية. ويجب أن تكون البلاد قادرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على ثقة المستثمرين. وثمة تقارير إيجابية عن النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان معظمها يتركز على ديلي. وقد شجع ذلك على الهجرة من المناطق الريفية، مما أدى إلى تفشي البطالة في العاصمة. ولهذا، نحث البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي على تشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية بغية تخفيف حدة مشكلة البطالة وزيادة الإنتاجية والنمو في تلك المناطق. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وإننا ننتظر وبشغف النتائج الموعودة للاتفاق المبرم مؤخرا بين استراليا والإدارة الانتقالية بشأن الترتيبات المتعلقة ببحر تيمور. وعلى أساس نظام التقاسم المقترح بنسبة ٩٠ إلى ١٠ لصالح البلد الجديد، فإن الدخل المتوقع من النفط والغاز، إذا ما حسنت إدارته، سيوفر إضافة هامة للموارد المالية لتيمور الشرقية ويتيح فرصا جديدة للعمل والاستثمار.

وأخيرا، فنحن وإن كنا نعتبر جهودنا في تيمور الشرقية نجاحا، فإن التاريخ هو الذي سيصدر الحكم النهائي. وينبغي لنا أن نتفادى قياس التقدم بمدى الالتزام بتوجيهات الأمم المتحدة، لأن مستقبل تيمور الشرقية، في التحليل النهائي، يكمن في أيدي شعبها.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. فبوسع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في تيمور الشرقية والأمم المتحدة ككل أن تشعر بالفخر بما تحقق بالفعل في هذه الفترة القصيرة من الزمن، خاصة إذا ما تذكرنا مدى الدمار الذي أعقب الاستفتاء الشعبي في عام ١٩٩٩. إن المهارات السياسية والكفاءة التي أبداها السيد سيرجيو فييرا دي ميلو في إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأيضا الرؤية التي تحلت بها القيادة التيمورية، كان لها دور كبير في النجاح. وأود أن أحيي خوسيه راموس - هورتا، الموجود معنا اليوم، على دوره المركزي في بناء تيمور شرقية ديمقراطية. وأشكر الأمين العام أيضا على تقريره.

ونحن ندخل المراحل الحاسمة للانتقال إلى الاستقلال، يصبح دعم المجتمع الدولي أكثر أهمية، كما ذكر بفصاحة صباح اليوم كل من السيد فييرا دي ميلو والسيد راموس - هورتا في بيانيهما الشاملين.

وتؤيد البرازيل ما ذكره الأمين العام ذلك ما أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة، ستحتاج إلى دعم دولي يتم تقديمه من خلال بعثة يوافق عليها مجلس الأمن وتمول من الاشتراكات المقررة.

إن حكومة البرازيل ملتزمة بجهود بناء تيمور شرقية ديمقراطية ومستقرة. وقد كان هذا هو لب زيارة الرئيس فرناندو هنريك كاردوسو لتيمور الشرقية في كانون الثاني/يناير الماضي. وترأس كاردوسو شخصيا إطلاق مشاريع التعاون البرازيلية في ميادين بناء القدرات، والتدريب المهني والتعليم. وكمتابعة ملموسة لزيارة الرئيس كاردوسو، قامت بعثة فنية برازيلية بزيارة تيمور الشرقية في أيار/مايو الماضي من أجل التعرف على فرص التعاون في مجال الزراعة. ونأمل أن نبني على تجربتنا في التعاون بين دول الجنوب والجنوب لتعزيز التعاون مع تيمور الشرقية وتوسيع المجالات التي تغطيها المشاريع البرازيلية. ولا تزال مشكلة الأنشطة التي تقوم بها الميليشيات في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية وما حولها وفي منطقة الحدود، تمثل تهديدا خطيرا للاستقرار في تيمور الشرقية. ومن حين لآخر، يطلق مسلحون مجهولو الهوية الرصاص على أعضاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام مما يؤدي إلى العنف. ومن حسن الحظ، أن هذه الحوادث أصبحت أقل تواترا اليوم. ومثل هذا النوع من الحوادث يذكرنا بمدى عدم استقرار الموقف إن لم نظل يقظين. كما أنها تبين أهمية المحافظة على قدرة رادعة يعول عليها في إطار قوة حفظ سلام كبيرة.

كما نشعر بالقلق إزاء مصير اللاجئين في مخيمات تيمور الغربية ونتطلع إلى تقييم الحالة الأمنية الذي سيقدمه الأمين العام. والبيئة الآمنة شرط مسبق لاستئناف المساعدات الدولية للاجئين والسماح لهم بأن يقرروا مستقبلهم بحرية وأن يختاروا ما إذا كانوا يريدون أن يبقوا في إندونيسيا أو أن يعودوا إلى تيمور الشرقية.

إن التيموريين الشرقيين قد سئموا العنف والدمار. ولا بد أن يكون هناك سعي واضح إلى محاكمة الذين يحرضون على الكراهية كسلاح سياسي لنشر الفوضى والبلبلة. ولا بد من تعزيز نظام العدالة الجنائية وقد يتطلب الأمر توفير موارد إضافية لهذا الغرض.

والحكم الأول الذي أصدره النظام القضائي في تيمور الشرقية فيما يتعلق بجريمة خطيرة - وهي قضية العنف المرتكب ضد النساء في لولوتو - يمثل تطورا هاما. ومع ذلك

فإنه لا يزال يساورنا القلق إزاء الصعوبات التي تواجه وحدة الأمم المتحدة للجرائم الخطيرة، المسؤولة عن تجميع الأدلة لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة. ولكي يكون لهذه الوحدة تأثير من المهم أن تتغلب على ما تعاني منه حاليا من ندرة في خبراء الطب الشرعي، والمحققين والمترجمين الشفويين ذوي الخبرة.

والحلول اللازمة لمشاكل الأمن والقانون والنظام ذات أبعاد متعددة. فإلى جانب القيام بأكثر ردود الفعل بداهة من خلال القوة العسكرية ونشاط الشرطة، وتشغيل نظام عدالة جنائية فعال، ينبغي ألا نتجاهل المهام الواسعة النطاق المتمثلة في بناء الأمة. وتكمن الحلول المستدامة في إنشاء مؤسسات ديمقراطية فعالة وجامعة بالإضافة إلى تهيئة الفرص الاقتصادية للجميع.

ويسهم عدم المساواة الواسع النطاق ومعدلات البطالة العالية إسهاما حاسما في إيقاد نار العنف، وخاصة في الحالات المتميزة بوجود مؤسسات ديمقراطية هشة.

وتنظيم الانتخابات المقبلة للجمعية التأسيسية سيكون قطعا أول حالة اختبار للمؤسسات الديمقراطية الجنينية في تيمور الشرقية. ودعم المجتمع الدولي أساسي لقمع أي محاولات محتملة لتخريب هذه الانتخابات. ومن المهم أيضا ضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة في جميع مراحلها، من الحملة السياسية إلى التسجيل، فالتصويت، وفرز الأصوات وتوثيق أسماء الفائزين. ومن الضروري وضع أساس صلب للانتخابات المستدامة في المستقبل، مع مراعاة أنه قد يكون من الضروري إجراء انتخابات أخرى في هذه السنة في ضوء القرارات التي ستتخذها الجمعية التأسيسية.

والتعليم والتدريب المدني لهما أهمية بالغة الآن وسيظلان كذلك في المستقبل. ونلاحظ مع الارتياح أن التسجيل للانتخابات قد اكتمل، وتقوم الأحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية، وتبذل الإدارة الانتقالية جهدا لاجتذاب المزيد من النساء إلى العملية الانتخابية.

وسأبدي ملاحظات إضافية قليلة فيما يتعلق بالعملية السياسية والاقتصاد.

ففيما يتعلق بالعملية السياسية، من الضروري أن تظل الأحزاب السياسية ملتزمة بتسوية خلافاتها من خلال القنوات الدستورية. ويمثل التوقيع على ميثاق للوحدة الوطنية خطوة إيجابية، ولكن يجب أن تتبعه الممارسة. والسؤالان المنطقيان هما التالي: هل هناك أي فرصة للجماعات التي لم توقع على الميثاق أن تجر الآخرين إلى سلوك مخل بالنظام أثناء الحملة الانتخابية؟ وما هي التدابير التي يجري اتخاذها لمنع ذلك من الحدوث؟

وفي مجال الاقتصاد، فقد تعزز النمو بالوجود الدولي. ومع اقتراب موعد الاستقلال والقيام بتخفيض حجم البعثة في تيمور الشرقية، فإن مصدرا هاما للعملة الصعبة سيبدأ قطعا في النضوب. وبما أنه لا يمكن انتظار العائد من الاستثمار في فرجة تيمور، ثمة سؤال هام يتمثل في كيفية إقامة مشاريع ذات عائد وذات توجه نحو التصدير. وهذا ربما لا يحدث بدون وضع ترتيبات لتيسير وصول المنتجات الزراعية لتيمور الشرقية إلى الأسواق.

وقد أعلن المجتمع الدولي عن التزامه بمساعدة تيمور الشرقية على بناء ديمقراطية راسخة. ويصبح هذا الالتزام حقيقة متأصلة بعمق في مجتمع تيمور الشرقية ويشكل نظام حكمها، يحتاج إلى الدعم بتحسين واقع الحياة اليومية في الميدان، على أدنى المستويات الشعبية. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية ينبغي لجهودنا ألا تعرف الكلل.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون – يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن موضوع تيمور الشرقية الهام. وأود أيضا أن أشكر السيد خوزيه راموس – أورتا، عضو مجلس وزراء تيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية، على حضوره مرة أخرى إلى قاعة مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن تقديري الخاص للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية التي قدمها صباح اليوم وعلى نجاحه الباهر في معالجة المهمة الشاقة المتمثلة في عملية حفظ السلام المتعددة الجوانب في تيمور الشرقية، والتي تم شرحها بالتفصيل في تقرير الأمين العام.

ومع إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية لتيمور الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، يسر وفدي أن عملية الإعداد ظلت عموما سلسة. وأود أن أشيد بالسيد فييرا دي ميللو وجميع الموظفين الدوليين على عملهم الشاق في الإعداد للانتخابات، بما في ذلك إعداد خطة رئيسية للانتخابات، وتسجيل الناخبين والأحزاب السياسية بمرشحيها، وعدد من المهام المعقدة الأخرى.

والحكومة الكورية، إذ تتطلع إلى ميلاد حكومة مستقلة وديمقراطية في تيمور الشرقية في أوائل السنة المقبلة، كما هو مبرمج، فإنها ظلت تقدم دعمها لإدارة الانتخابات من خلال الإسهام في الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإرسال مراقبين دوليين ومفوض دولي.

ويرى وفدي أن المحافظة على الاستقرار السياسي، وخاصة خلال الفترة الانتقالية، ستكون بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق معظم الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية، في ميثاق الوحدة الوطنية، على إجراء الانتخابات بطريقة سلمية واحترام نتيجتها. ونحن نحث كل الأحزاب السياسية بشدة، بما في ذلك الأحزاب التي لا تشارك في الانتخابات، على بذل جهدها لتعزيز الوحدة الوطنية.

ونرى أن الطائفة الواسعة من المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والعدالة يجب ألا تحل من أجل البداية الجديدة لأمة من الأمم فحسب ولكن أيضا من أجل استقرارها الطويل الأمد والمصالحة بين أهلها. ويساورنا قلق بالغ إزاء أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ ظلوا بدون تلقي مساعدة من موظفي المساعدة الإنسانية الدولية لحوالي سنة. وينبغي لجميع منتهكي حقوق الإنسان وغيرهم من المجرمين داخل تيمور الشرقية وخارجها أن يقدَّموا إلى العدالة الموثوق بها بأسرع ما يمكن. ويحدونا الأمل في أن يتحقق بالفعل التعاون البناء بين الحكومة الإندونيسية الجديدة والمجتمع الدولي بشأن هذه المسائل.

وسيظل التخطيط لوجود الأمم المتحدة مستقبلا في تيمور الشرقية بعد استقلالها موضوعا هاما في مجلس الأمن في الجزء الأخير من هذه السنة.

ويعرب وفدي عن تقديره للجهود المتواصلة للفريق العامل المعني بمرحلة ما بعد الإدارة الانتقالية وفرقة العمل للبعثة المتكاملة في المقر لإعداد خطط لمستقبل تيمور الشرقية. ونحن نتفق تماما مع تقرير الأمين العام المرحلي بشأن البعثة الخلف. وفي حين نعترف من حيث المبدأ بالحاجة إلى تخفيض الإدارة الانتقالية، فإننا نرى أنه ينبغي استمرار وجود بارز للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بالنظر إلى الحالة العامة في كل ميدان.

وفيما يتعلق بخفض العناصر العسكرية وعناصر الشرطة يساورنا قلق خاص إزاء عدم استقرار الحالتين الأمنيتين في الخارج وفي الداخل، واللتين يصعب التنبؤ بهما في الوقت الحالي. وبينما نتفق مع التقييم الإجمالي المؤقت الوارد في تقرير الأمين العام، يود وفدي أن يشدد مرة أخرى على ضرورة تنفيذ الخفض بأسلوب تدريجي وباستراتيجية خروج تم التفكير فيها بعناية.

ونـأمل أن تزودنـا الأمانـة العامـة بعـد الانتخابـات بتقديـرات تفصيليـة وشـاملة للحالـة الأمنيـة والخطـيرة. وننتظـر أيضـا في تشـرين الأول/أكتوبـر توصيـات أكـثر تحديـدا مـن الأمـين العـام فيمـا يخـص البعثـة الخلـف للإدارة الانتقالية في فـترة مـا بعـد الاستقلال، بمـا في ذلـك الوجـود المخفـض لحفظـة سـلام الأمـم المتحـدة. ونـأمل أن نستمر في المشـاركة في هـذه المناقشـات الهامـة بشـأن تيمـور الشـرقية وأن تتـم مشـاورتنا طـوال عمليـة صنـع القـرار، كلمـا كان ذلك مناسبا.

ودعوني أختتم كلمتي بالإعراب عن تقدير وفـدي لكـل المشـاركين مـن منظومـة الأمـم المتحـدة في قضايـا تيمـور الشـرقية علـى عملـهم الشـاق وتفانيـهم أثنـاء هـذه المرحلـة الحاسمة لتيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلـم التـالي المسـجل في قائمتي هـو ممثـل نيوزيلنـدا. أدعـوه لشـغل مقعـد علـى طاولـة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هيوز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحـوا لي أن أعرب عن سعادة وفدي برؤيـة السـيد رامـوس - أورتـا هنا اليوم في المجلس، وأن أقدم تقديرنا للسيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الممتازة في وقت سابق اليوم.

وإنـي واثـق مـن أن التقـدم المحـرز في الإقليـم خـلال الأشـهر السـتة الماضيـة قـد شـجعنا جميعـا بدرجـة كبـيرة. إننـا نهنئ شعب تيمـور الشـرقية والإدارة الانتقاليـة علـى إنجازاتهمـا في مواجهة صعوبات هائلة.

ونحن اليوم نقف على عتبة المرحلة العصيبة التاليـة في تطـور تيمـور الشـرقية: الانتخابـات للجمعيـة التأسيسـية بعـد شـهر مـن الآن. ونتفـهم المخـاوف، بـل وحـتى القلـق، التي قد تحيط بهذا الحدث، إلا أن التوقيع على ميثاق للوحدة الوطنيـة في وقـت سـابق مـن هـذا الشـهر قـد شـجعنا، وهـو الميثـاق الـذي الـتزمت بموجبـه الأحـزاب السياسـية بـاحترام بعضـها البعـض وبـاحترام نتيجـة الانتخابـات والدفـاع عـن الديمقراطيـة المتعـددة الأحـزاب. ونتطلـع إلى أن يعـبر شـعب تيمور الشرقية عن إرادته بحرية وبشكل سلمي بغيـة ترسـيخ الخطوة التالية نحو استعادة استقلاله لأول مـرة منـذ حـوالي ٥٠٠ عام.

ولكـن لا تـزال نيوزيلنـدا قلقـة جـدا إزاء أنشـطة الميليشيات والخطر الذي ما زالت تشكله على هـدف تحقيـق تيمور شرقية مستقرة وآمنة. ومما يبعـث علـى الكآبـة أن يقـرأ المرء في تقريـر الأمـين العـام أن بعـض العنـاصر المتطرفـة مـن الميليشيات تم تشـجيعها على التخطيط لاستئناف العمليـات العدوانية بعد صدور الأحكام الباعثة على السخرية ضد قتلة الموظفين الثلاثـة في مكتـب مفـوض الأمـم المتحـدة السـامي لشـؤون اللاجئـين في أتـامبوا وبعـد صـدور حكـم هزيـل بالسجن على زعيم ميليشيا معروف.

ومما يبعث أيضا على القلق الشـديد أن نلاحـظ مـن التقرير أن بعض الجماعات قد تكـون في حالـة هـدوء متعمـد انتظـارا للاستقلال، وذلـك اعتقـادا منـها بأنـه سـيتم عندئـذ إزالة الوجود العسـكري الـدولي. ومـن الواضـح أنـه لا بـد لنـا من أن لا نرسل أية إشارات، مهما كان ذلك عن غير قصـد، من شأنها أن تشجعها على التمـادي في هـذا الاعتقـاد. ولسـنا بحاجـة في هـذه الظـروف لأن نقـول إن أيـة قـرارات بشـأن إجـراء تعديـلات علـى وجـود الأمـم المتحـدة - في مرحلـة مـا بعـد الانتخابـات أو مرحلـة مـا بعـد الاسـتقلال - لا بـد أن ترتكـز علـى الأوضـاع علـى أرض الواقـع، بمـا في ذلـك تقديـر الحالـة الأمنيـة والخطـر. ويجـب أيضـا أن تـأخذ في الاعتبـار آراء البلدان المساهمة بقوات، مثلمـا أقـر ذلـك قـرار المجلس ١٣٣٨ (٢٠٠١) الصادر في كـانون الثـاني/ينـاير مـن هذا العام.

ونهنئ حكومة إندونيسيا على إنجازها لعملية تسجيل اللاجئين الشهر الماضي. لقد كانت خطوة أولى هامة. ونيوزيلندا، هي ودول أخرى، على استعداد لمساعدة إندونيسيا في الخطوات التالية الخاصة بإعادقم لأوطانهم وإعادة توطينهم، ولكن فقط في ظروف يمكن فيها ضمان أمن الموظفين الدوليين. ونهيب بالحكومة الإندونيسية الجديدة أن تتحرك بسرعة للوفاء بالتزامات إندونيسيا تجاه هذا المجلس بحل ونزع سلاح جماعات الميليشيا في تيمور الغربية حتى يمكن أن يحدث ذلك.

وفي الوقت الذي نتناول فيه هذه القضايا نود أيضا اغتنام الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الحكومة الإندونيسية مؤخرا لكي يمثُل قتلة الجنديماننغ أمام القضاء. ولقد رحبنا بزيارة فرقة تحقيق من الشرطة الإندونيسية إلى مشهد الجريمة في تيمور الشرقية، وفيما بعد إلى نيوزيلندا. ونتطلع إلى التعاون بين الإدارة الانتقالية وإندونيسيا، بوصفهما الطرفين اللذين لديهما سلطة قضائية، في إجراء محاكمة فعالة وإصدار أحكام تتناسب مع خطورة الجريمة.

ومع ذلك ما برحنا ندرك بأنه توجد قضايا أخرى، مثل قضية الجندي ديفي رام جايشي من نيبال، لم يتم إحراز تقدم فيها بعد. ويلاحظ الأمين العام في تقريره أيضا أن أحكام أتامبوا يجب استئنافها وأن المرسوم الذي بموجبه أنشئت محكمة مخصصة لانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية ما زال يحتاج إلى تعديل. ويحدونا أمل كبير في أن تولي الحكومة الإندونيسية الجديدة اهتماما سريعا بتحقيق التوقعات الدولية في هذه الأمور.

ولقد تناول كل من الأمين العام في تقريره والممثل الشخصي في إحاطته الإعلامية في وقت سابق اليوم مسألة بعثة الأمم المتحدة الخلف للإدارة الانتقالية بعد الاستقلال. ونشاطرهما تماما الرأي بأن من الخطأ المساواة بين نيل تيمور الشرقية للاستقلال السياسي وإنشاء إدارة فعالة. إننا نرحب بالتقدم الكبير المحرز في التخطيط لبعثة متكاملة يفوضها مجلس الأمن وممولة من أنصبة مقررة لتخلف الإدارة الانتقالية، ونتطلع إلى التقرير الآخر للأمين العام حوالي نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وبوصفنا مساهمين بقوات أبدينا بالفعل استعدادنا للإبقاء على وجود عسكري كبير مع الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى تشرين الثاني/نوفمبر من العام القادم.

وتعتقد نيوزيلندا اعتقادا راسخا بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تجهز تيمور الشرقية لكي تتحمل كامل المسؤولية عن شؤونها الخاصة. كذلك يجب أن نزود شعب تيمور الشرقية بالمعرفة الواضحة بعواقب خفض وجود الأمم المتحدة إلى حجمه المناسب مع مرور الوقت. ورغم ذلك، وقبل كل شيء، فإن حكومتي مقتنعة بأنه لا بد أن يظل مجلس الأمن مركزا على تيمور الشرقية وملتزما بها تماما. هذه العملية فريدة، وبالتالي تعطي الأمم المتحدة الفرصة لتحقيق نجاح يندر تحقيقه تماما. ويتم عقد المقارنات من آن لآخر مع العملية في كوسوفو، ومن المؤكد أن هناك جوانب مشتركة بين العمليتين نظرا لطابعهما المعقد. إلا أن تيمور الشرقية هي إلى حد كبير إفراز الأمم المتحدة، منذ مشاورات عام ١٩٩٩ الشعبية وما بعد ذلك، وبطريقة لن تشهدها على الأرجح عمليات أخرى. ويمكن لتيمور الشرقية أن تنجح بوصفها دولة مستقلة، بل وستنجح بالفعل، إلا أن الوجود المستمر للأمم المتحدة لبعض الوقت ستكون له أهمية كبيرة في ضمان تحقيق عائد على الاستثمار الذي قدمناه بشكل جماعي حتى الآن، من حيث الأرواح والموارد المالية والموارد الأخرى.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج أسمه في قائمتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونحن واثقون بأن صفاتكم الدبلوماسية والقيادية ستمكّن المجلس من الاضطلاع بالمهام الماثلة أمامه بسرعة وكفاية. ونعرب عن امتناننا أيضا للسفير أنور الكريم تشودري، ممثل بنغلاديش، على قيادته القديرة للمجلس الشهر الماضي.

هذه الجلسة لمجلس الأمن هامة، إذ ينظر المجلس في وجود الأمم المتحدة المقبل في تيمور الشرقية بعد استقلال الإقليم. ونحن نشكر الأمين العام على تقريره، ونعرب أيضا عن امتناننا للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام بتيمور الشرقية على العرض الذي قدمه هذا الصباح. ووفد بلدي يسره أيضا أن يكون بيننا السيد راموس – أورتا.

واسمحوا لي بأن انتهز هذه الفرصة لأشارك في هذه المناقشة ولأعرض عليكم وجهات نظر وفد بلدي بشأن الحالة السائدة. في نهاية الأمر، القضية كلها تدور حول مسألتي المحافظة على أمن الإقليم وتعزيزه. وتحقيقا لهذا الغرض، لا تزال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية بتيمور الشرقية تعملان بجد لبناء مجتمع مدني من خلال برنامج لبناء الدولة.

وفي هذا الصدد، لا تزال حكومة إندونيسيا الجديدة ملتزمة تماما بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية والثنائية ذات الصلة الخاصة بتيمور الشرقية. وعلى نفس المنوال، ستبذل حكومة بلدي الجهود لحل المسائل المتبقية، بينما تقيم – في الوقت نفسه – علاقات ثنائية مثمرة مع زعماء تيمور الشرقية بما يحقق النفع لشعبي إندونيسيا وتيمور الشرقية.

وبما أنني أخذت الكلمة، اسمحوا لي بأن أعرب، بالنيابة عن حكومة بلدي، عن خالص امتناننا للأمين العام ولجميع البلدان الأعضاء بما فيها تلك الممثلة في هذه الهيئة على تمنياتها الطيبة. ويشرفني أيضا أن أعرب عن شكرنا الخالص على التأييد التام المقدم إلى حكومة إندونيسيا الجديدة في التصدي للتحديات الماثلة أمامنا. ومن أولى أولوياتها صون سيادتها الوطنية، ووحدة أراضيها واستقرارها. وإن سياستها الخارجية لا تزال توجهها مقاصد وأهداف المنظمة.

وإذ نقول هذا، نرى من غير المقبول أن يبرر التقرير ضرورة أن يكون للأمم المتحدة وجود قوي في المناطق الحدودية وفي تيمور الشرقية بادعاء عدم قيام الحكومة الإندونيسية بأي إجراء لتسريح جماعات المليشيا. ولا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا. فتلك الإدعاءات لا تعكس كون إندونيسيا سرّحت بالفعل ونزعت سلاح ما كانت تسمى في ذلك الوقت بالمليشيات.

ومما لا يمكن إنكاره أنه في أية حالة صراع، عملية نزع سلاح هذه الجماعات عملية معقدة وشاقة ونجاحها تنعكس في عدم وقوع حوادث مسلحة خطيرة تسبب إصابات بليغة.

ونحن نشعر أيضا بحيرة إزاء الادعاء بتدريب المليشيات وعملها، فليس ثمة دليل على ذلك. وبالمثل، البيانات عن ''الوصول بسهولة'' (S/2001/719، الفقرة ٥٠) إلى أسلحة حديثة، واستراتيجية عناصر المليشيات المتمثلة في ''تجميد النشاط'' (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩)، و ''العناصر المتشددة'' (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠) التي تعمل انطلاقا من تيمور الغربية يدلى بها دون تقديم معلومات محددة ومفصلة. وفي هذا الصدد، طلبت إندونيسيا من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية المرة تلو الأخرى تقديم حقائق ملموسة تتعلق بنشاط المليشيا حتى يمكن اتخاذ إجراء حاسم، ولكن دون جدوى. ولا تزال التصرفات المريبة، والمفاهيم الخاطئة وعبارات التشهير بإندونيسيا مستمرة. وإذا كانت المنظمة

لتتبع سياسة الاحتواء، بدلا من سياسة الانخراط السلمي والنشط، فإننا نخشى أن تسبب تفاقما للحالة، كما بين الحادث الذي وقع في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، عندما قُتل جندي إندونيسي على أيدي حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قدمت إندونيسيا احتجاجا رسميا وقويا ضد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لإطلاق النار على أراضيها، الأمر الذي أسفر عن إصابة قاتلة.

لقد شعرت حكومة بلدي بالدهشة عندما أذاع راديو إدارة الأمم المتحدة مؤخرا أنباء تتهم منظمة غير حكومية إنسانية، تعمل تحت أسم ''ياياسان هاتي''، أو ''مؤسسة القلب'' بخطف أطفال من أبناء تيمور الشرقية وتوفير تدريب عسكري لهم في إندونيسيا حتى يمكنهم، في فترة ٢٠ عاما، شن عمل عسكري ضد تيمور الشرقية لاسترجاع هذا الإقليم. والحكومة الإندونيسية ترفض رفضا قاطعا هذا الإدعاء، بعد إجرائها تحقيقا في المسألة، باعتبار أن ذلك لم يحدث.

ووفد بلدي، إذ يسترشد بالمبادئ النبيلة الواردة في الميثاق، يود أن يؤكد لجميع أعضاء المجلس أن حكومة إندونيسيا لم تكن لديها أبدا أية نوايا للانخراط في أنشطة تعرّض بلدانا مجاورة للخطر. كما أننا لا نكن أي ضغينة نحو شعب تيمور الشرقية. بل على العكس من ذلك، نحن نهدف إلى إقامة وتعزيز روابط التفاهم، والصداقة والتعاون، وكذلك العلاقات الطيبة وحسن الجوار مع تيمور الشرقية. والحقيقة أن إندونيسيا، باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة، منحت شعب تيمور الشرقية كامل الحق في الإعراب عن رغباته بشأن ما إذا كان يريد أن يتخلى عن إندونيسيا أو أن يظل جزءا منها.

إن إندونيسيا ملتزمة بالتمسك بالعدالة، بما في ذلك قضية مرتكبي جرائم القتل في ''أتامبوا''.

وإندونيسيا تعتقد اعتقادا قويا أن إقامة مجتمع مدني قوي شرط ضروري مسبق لصون وتعزيز السلم والأمن والوئام في الإقليم. وكذلك الحال بالنسبة لتعزيز المصالحة. وفي هذا السياق، نثني كثيرا على الدور النشط الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة المتخصصة دعما لبناء قدرات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، يتحتم تعزيز البرامج في مجالات تخفيف حدة الفقر، والصحة والتعليم وتعزيز إنشاء مصارف للائتمانات الصغيرة واستخدام الآليات التقليدية لحل النزاعات والصراعات.

إن المصالحة الحقيقية هي أيضا شرط لا غنى عنه لإقامة مجتمع مدني نشط في تيمور الشرقية في نهاية المطاف. وكما ظهر بوضوح في حالات صراع عديدة وقعت في الماضي وفي الآونة الأخيرة بين الأطراف، فهي لا تتصور أن تتغلب على عداءاتها ومرارتها وعنفها وأن توافق على التخلي عن الماضي من أجل تحقيق السلم والوئام للأجيال المقبلة.

إن إندونيسيا على استعداد لمناقشة أي اقتراحات تؤدي إلى شكل نهائي ومجد لوجود الأمم المتحدة بعد استقلال تيمور الشرقية، ما دام ذلك لا يتعارض مع الاحتياجات والأماني المشروعة للشعب التيموري الشرقي. ولكن لدى النظر في وجود للأمم المتحدة، لن تقبل إندونيسيا أي مبرر قد يستند إلى دوافع خفية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): مع اقتراب موعد الانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس، يتضح بجلاء أن تيمور الشرقية أحرزت حتى الآن تقدما بارزا على طريق الاستقلال. وستكون الانتخابات المقبلة معلما مهما وستساعد تيمور الشرقية بالتأكيد في المضي قدما على طريق

بناء الدولة. وفيما تمثل هذه العملية نجاحا لتيمور الشرقية فإنها تمثل أيضا نجاحا للأمم المتحدة. بيد أنه لا يسعنا أن نكف عن السعي مكتفين بما أحرز من نجاح. فنحن ما زلنا سوى في بداية العملية، والتقدم الكبير الذي حققته تيمور الشرقية يمكن أن ينهار ما لم يف المجتمع الدولي بالتزاماته.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن الوضع الأمني لا يزال هشا، وعلينا أن نساعد تيمور الشرقية في الخروج من هذه الحالة. ونتفق مع ممثل سنغافورة والممثلين الآخرين الذين دفعوا بحجج مقنعة في المجلس بأن الانتقال من بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيموور الشرقية إلى السلطة المدنية التيمورية الشرقية ينبغي أن يتم بشكل حذر لكفالة إتمام هذه العملية بشكل سلس.

ونلاحظ أيضا أن الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، قد دعا صباح هذا اليوم إلى التأني في تقدير حجم الوجود الدولي الصحيح. وكان محقا في المطالبة بضرورة أن يكون تمويل البعثة الخلف لبعثة الإدارة الانتقالية من الاشتراكات المقررة، ونحن نتفق معه ومع الآخرين الذين قالوا بذلك. ونسلم بأنه في الوقت المناسب، يمكن التقليل من انخراط الأمم المتحدة، ولكن لا بد للأمم المتحدة أن تواصل بذل جهودها في الوقت الحالي وأن يكون انسحابها تدريجيا حينما تتولد لدينا الثقة بعدم المساس بنجاح تيمور الشرقية واستقرارها كدولة مستقلة. والحد من أنشطة الميليشيات في تيمور الغربية قد يكون أحد العوامل المساعدة على الاستقرار: إذ أن ثقافة الإفلات من العقاب هي الثقافة السائدة هناك.

ونحن نتفهم التحديات التي تواجه الحكومة الإندونيسية الجديدة ونتفهم حجم المهمة الماثلة أمامها. وبالرغم من ذلك، نحث تلك الحكومة على محاكمة مرتكبي جريمة قتل مدني من موظفي الأمم المتحدة وأحد حفظة السلام. فمثل هؤلاء الأشخاص يعملون هناك باسمنا جميعا وعلينا أن ننصفهم.

وفي هذه المرحلة الدقيقة، علينا أن نتوخى جانب الحذر لضمان أن تعمل بعثة الأمم المتحدة بشكل مسؤول وبحزم. ونرى على وجه الخصوص، أن استمرار قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وإنشاء قوة شرطة تيمور الشرقية، أمر أساسي لضمان النظام والقانون في تيمور الشرقية. وبالرغم من إنجازات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في تدريب قوة شرطة تيمور الشرقية وتطويرها، نلاحظ بعض التطورات بقلق متزايد. فعلى سبيل المثال، حتى وإن اتفقنا على أن عددا صغيرا من وحدات الشرطة المتخصصة سيكون ضروريا للسيطرة على جموع المواطنين وأغراض السلامة العامة الأخرى، فإن عدد ضباط الشرطة التيمورية الشرقية المقرر تدريبهم للالتحاق بهذه الوحدات يبدو مرتفعا بصورة تبعث على القلق. وإن تقرير الأمين العام (S/2001/719) الذي قدمه في الأسبوع الماضي يشير إلى أنه بعد استكمال التدريب فإن كلا من هذه الوحدات ستتشكل من ٥٨ ضابطا، على أن ينضم إليهم آخرون في إطار قوات عمل تتجمع عند الضرورة. ومع ذلك، نفهم أنه سيتم تدريب ٧٥٠ من ضباط الشرطة التيمورية الشرقية على ذمة هذه الوحدات. فبمن تأتمر هذه الوحدات المتخصصة حال استكمال تدريبها؟ وما هي المهام التي ستوكل إليها خلاف السيطرة على مجموع المواطنين والحفاظ على النظام العام، مثلما يرد في التقرير الأخير للأمين العام؟ وما هو مستوى تسليحها؟ وما نوع التدريب الذي تتلقاه؟ ولماذا لا يتم تدريبها في كلية الشرطة؟ تلك هي الأسئلة التي تتبادر إلى أذهان السلطات في أوتاوا.

ونعتقد أنه بغية ضمان أن يكون القطاع الأمني المستحدث في تيمور الشرقية فعالا، ومسؤولا ويمكن محاسبته، يجب أن تلتزم فلسفة الشرطة المدنية التابعة لبعثة

الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية تماما بالمبادئ الديمقراطية القائمة على أساس نموذج الشرطة المحلية. والتركيز على تدريب قوة شبه عسكرية كبيرة يثير دهشتنا لأنه يبعدنا عن تحقيق ذلك الهدف.

وبرغم القلق الذي نشعر به إزاء بعض جوانب التخطيط للشرطة، ما زلنا نعبر عن كامل تأييدنا للبعثة، ونشكر السيد فييرا دي ميلو وجميع موظفيه على عملهم الدؤوب. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية كبيرة تتمثل في التأكد من أن العمل الممتاز الذي يضطلع به السيد دي ميلو وفريقه لن يتقوض من جراء انسحاب سابق لأوانه.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثل تايلند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جايانام (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن التقدير لكم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، بما في ذلك وفد بلادي، للإعراب عن وجهات نظرنا إزاء التطورات في تيمور الشرقية. وبودي أن أتوجه بخالص الشكر إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها صباح هذا اليوم. كما أرحب بالسيد خوسيه راموس - أورتا الموجود معنا في هذه القاعة اليوم.

تتفق تايلند تماما مع الأمين العام في تقييمه الوارد في تقريره الأخير (S/2001/719) بأن فترة الأشهر الستة الماضية كانت الفترة الأكثر إنتاجا في تيمور الشرقية. وليس ثمة شك في أن هذا التقدم السريع ما كان ليتحقق إلا من خلال الجهود الجماعية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبتوجيه السيد فييرا دي ميلو، لرسم المسار نحو تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال لتيمور الشرقية.

وقد اضطلعت تايلند، من جانبها، بدور نشط في عملية حفظ السلام وفي مجال المساعدة الإنمائية منذ البداية. فشاركنا باستمرار في العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في تيمور الشرقية منذ بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي أنشئت قبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويسرنا أن قدمنا الفريق بونسرانغ نيومبراديت قائد قوة حفظ السلام التابعة لبعثة الإدارة الانتقالية. وسنواصل القيام بدور الشريك العامل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا المجال.

وعلى الرغم من تسليمنا بالإنجازات الرائعة لبعثة الإدارة الانتقالية، فقد يكون من السابق لأوانه أن نعلن أنها كانت قصة نجاح كامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمن الأهمية بمكان أن تواصل البعثة البناء على هذه الإنجازات بوصفها مثالا يحتذى لبعثة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونعتقد أن التحديات ما زالت ماثلة وأن التطورات خلال الأشهر الستة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية. ونعتقد، وفقا لتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2000/809) الذي رأسه السيد الأخضر الإبراهيمي، والذي أيدناه كلنا، إن الأمم المتحدة ما زال لها دور في توجيه تيمور الشرقية نحو الطريق الديمقراطي المنشود. ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون لديها استراتيجية خروج واضحة، حسبما ورد في تقرير الإبراهيمي؛ ويعني ذلك أنه ينبغي تهيئة الظروف المناسبة والقيام بالأعمال التحضيرية المؤاتية بما يفضي إلى تحقيق التنمية الذاتية لتيمور الشرقية، وذلك قبل أن تغادرها الأمم المتحدة.

وحتى بعد مغادرة الأمم المتحدة ستظل تيمور الشرقية بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي. وبالتالي، تؤيد تايلند توصيات الأمين العام بشأن الحاجة إلى تواجد دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ويكمن أحد العناصر

الأساسية لتحقيق تيمور الشرقية اكتفاء ذاتيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في بناء القدرات.

وفي هذا الصدد، تقدم تايلند مساعداتها التقنية والزراعية وخبرتها في مجال الصحة العامة لكي تساعد التيموريين الشرقيين على مساعدة أنفسهم. وندرك أنه لن يسهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة إلا قيام تيمور شرقية قوية ومستقرة. ولهذا، نحث على زيادة تعزيز التيمرة والتعجيل بها في بناء المؤسسات في مجالات الحكم والتعليم والقضاء والإدارة والأمن. وفي هذا الصدد، نحث التيموريين الشرقيين الذين يعيشون في الخارج على العودة إلى بلدهم بأعداد أكبر للمساعدة على إنشاء دولة تيمور الشرقية المستقلة.

ومن المجالات التي أحرزت فيها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية نجاحا باهرا صون الأمن في تيمور الشرقية من خلال العنصر العسكري للإدارة. لكن تلك المهمة ما زالت بعيدة عن الإنجاز. والمسألة التي لا تزال تثير قلقنا هي ضبط الأمن في فترة ما بعد الانتخابات. وأي تخفيض إضافي في القوات يجب أن تراعَى فيه حالة الأمن السائدة وتطوير قوات الدفاع في تيمور الشرقية.

وأخيرا، أود أن أكرر التزام تايلند، في حدود قدراتها ومواردها المحدودة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة تيمور الشرقية في طريقها إلى الاستقلال والديمقراطية. ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في جعل تيمور الشرقية قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو لكي يجيب على التعليقات المدلى بها والأسئلة المثارة.

السيد فييرا دي ميلو (تكلم بالانكليزية): سأتكلم باسم خوسيه راموس - هورتا في الإجابة على الأسئلة التي وجهها العديد من المتكلمين. ولكنني أود أولا أن أشكر جميع الأعضاء وغير الأعضاء في هذا المجلس الذين أدلوا اليوم ببيانات تعرب بالإجماع مرة أخرى عن الدعم لشعب تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. إن دعمهم القوي للعملية التي نقودها - وبخاصة العملية الانتخابية التي تجري الآن، فضلا عما سيجري تشكيله بعد الانتخابات، ليس من جمعية تأسيسية فحسب، بل من حكومة انتقالية موسعة جديدة تصطبغ كلها بالصبغة التيمورية - ودعمهم لاستمرار وجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال، يشكلان، كما جرى عليه الوضع دائما، مصدرا لإلهام وتشجيع شعب تيمور الشرقية وقياداته وإلهامنا وتشجيعنا كذلك للتغلب على التحديات العديدة التي سنواجهها. إن تيمور الشرقية والأمم المتحدة تعلمان أنهما تحظيان بدعم واسع النطاق لا حد له من أعضاء هذا المجلس ومن أعضاء الأمم المتحدة كافة. ويمكنني أن أؤكد لهم أننا سنواصل السعي لكسب ثقتهم التي لم نستهِن بها قط.

فيما يتعلق بالسؤال عن العلاقات الخارجية، وأتكلم هنا قطعا باسم خوسيه راموس - هورتا، يؤكد عدد من المتكلمين أهمية العلاقات مع المنطقة بأسرها، وربما على وجه خاص برابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وكما ذكر خوسيه راموس - هورتا، فقد حضرنا إلى نيويورك من هانوي، حيث دعينا لحضور الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقد أتيحت لنا الفرصة لإجراء مناقشات مع عدد من الشركاء في الرابطة، ومنهم وزير خارجية بلادكم، السيد الرئيس، بالإضافة إلى تبادل الأفكار والآراء الهامة مع وزراء خارجية الرابطة حول مستقبل تيمور الشرقية وعلاقتها بالرابطة.

ومن المسائل التي يوليها خوسيه راموس - هورتا الأولوية إنشاء القدرات داخل إدارته، التي ستصبح وزارة

قريبا، لإدارة العلاقات على نحو أفضل مع الجيران، وبخاصة مع الرابطة. ويشكل هذا أيضا جزءا من جهودنا العامة لبناء القدرات.

وقد أبرز كثير من المتكلمين - صباح وبعد ظهر اليوم - أهمية العلاقات مع إندونيسيا، ونحن نرحب بحرارة بتأكيد السفير ويدودو أن حكومة إندونيسيا الجديدة ستظل على المسار الذي وضعته الحكومة السابقة بقيادة الرئيس غص دور. إن العلاقات الحسنة مع إندونيسيا مسألة جوهرية بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية.

وأود أن أتعرض لبعض النقاط ردا على سؤال وجهه السفير هيوم، ممثل الولايات المتحدة. لقد أحرزنا تقدما كبيرا - في الأسابيع القليلة الماضية - بشأن مسألة المعاشات التقاعدية للتيموريين الشرقيين الذين عملوا بصفة رسمية في الإدارة الإندونيسية، ونعد في الوقت الحالي قائمة موحدة بأسماء هؤلاء الموظفين الحكوميين السابقين الذين سيستحقون معاشات تقاعدية. ولكن هذا الاستحقاق سيتوقف بحلول تاريخ الاستقلال، كما ذكرت للمجلس في الماضي. ونواصل إجراء مناقشات مع حكومة إندونيسيا، التي تبذل جهودا مخلصة جدا للاستجابة لتوقعات هؤلاء الموظفين الحكوميين ولا يزال بعضهم لاجئين في تيمور الغربية ولا يحتمل أن يعودوا إلى تيمور الشرقية إلى أن تحسم هذه المسألة.

وبالنسبة للسؤال المتعلق باللاجئين، أشار كثير من المتكلمين أيضا إلى هذه القضية، وأود أن أقول بناء على طلب خوسيه راموس - هورتا إن قيادة تيمور الشرقية ترى أن إجمالي عدد اللاجئين التيموريين الشرقيين في تيمور الغربية يتراوح حسب أقصى تقدير من ٦٠ ٠٠٠ إلى ٧٠ ٠٠٠ نسمة، وقد أكدت ذلك إلى حد كبير نتيجة التسجيل المدني والانتخابي. وهذا تقدير قيادة تيمور الشرقية.

وحكومة إندونيسيا، التي قامت بتسجيل اللاجئين في تيمور الغربية في ٦ و ٧ حزيران/يونيه اضطلعت بمهمة كاملة راقبها عدد من المراقبين الدوليين. ولم تزودنا بعد بالأرقام النهائية. ولا تزال تعيد فحص ومراجعة البيانات التي جمعتها أثناء ذلك التسجيل، ولهذا، لا يمكنني أن أزود المجلس بأي تقدير نهائي يعول عليه. لكن من المؤكد أننا، وحكومة إندونيسيا، نعتقد بأن الإعراب عن الرغبة في العودة إلى تيمور الشرقية، كونه لم يصدر إلا عن أقلية، يجب ألا يعتبر إعرابا عن الرغبات النهائية لهؤلاء اللاجئين. بل على العكس من ذلك، نعتقد أن الأغلبية - وتبلغ ما يصل إلى ٨٠ في المائة من المتبقين في تيمور الغربية - ستعود في نهاية المطاف. ولا شك في أن كثيرين سيختارون العودة بعد إجراء الانتخابات بسلام، وهو ما نعلم أنه سيحدث.

ويجدر بي أن أثني كذلك على حكومة إندونيسيا للدعم الفعال جدا الذي تقدمه لجميع المبادرات التي اتخذناها بشأن تشجيع عودة اللاجئين من تيمور الغربية. فقد شكلت لجنة تعرف باسم ساتغاز، وهي لجنة مشتركة بين الوكالات، واللواء ويلم داكوستا، قائد المنطقة العسكرية التاسعة التي تشمل تيمور الغربية أيضا، صاحب بنفسه رئيس الأركان، السفير بارامسواران، ممثل ماليزيا، في زيارات كثيرة إلى تيمور الغربية لتزويد اللاجئين بمعلومات دقيقة وموضوعية عن الحالة في تيمور الشرقية ولتفنيد المعلومات المضللة التي تنشرها على نحو منتظم في مخيمات اللاجئين بعض العناصر المتطرفة إلى أقصى حد، التي تنتمي إما إلى المنظمة السياسية الشاملة المعروفة بمنظمة أبطال تيمور الشرقية المتحدين المزعومة وإما إلى بعض جماعات المليشيا المتشددة.

في الأيام القليلة الماضية عقدنا اجتماعا هاما في جاكرتا للجنة الحدود المشتركة. وشمل هذا الاجتماع عددا من القضايا، تتضمن مسألة رسم الحدود بين تيمور الشرقية والغربية. وفي المناقشات التي أجريناها في جاكرتا أعربت

حكومة إندونيسيا عن رغبتها في تحريك هذه الخطة إلى الأمام، مما يخفض إلى حد كبير وبشكل عرضي احتمال وقوع حوادث مثل الحادثة التي وقعت يوم السبت. ونحن نرحب بذلك.

وقد ناقشنا في جاكرتا كذلك مسألة جيب أوكوسي، وهي مسألة أثارها بعض المتكلمين هنا اليوم. وناقشنا ترتيبات حرية تحرك سكان ذلك الجيب وفقا للبيان المشترك الموقَّع بيني وبين علوي شهاب، وزير الخارجية، في ٢٩ شباط/فبراير من العام الماضي، أثناء زيارة الرئيس وحيد لتيمور الشرقية.

وفيما يتعلق بمسألة التعاون القضائي التي أثارها أيضا بعض المتكلمين، أعتقد أنني ذكرت هذا الصباح في العرض الذي قدمته أنه من المهم إنشاء المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في آخر الأمر دون أية قيود زمنية على اختصاصها. وللأسف، كما تعلمون، فإن أول مرسوم أصدره الرئيس غوس دور، فرضه حدا زمنيا. وقد ناقشنا هذا الأمر مع المدعي العام في ذلك الوقت، السيد مرزوقي داروسمان، الذي بيَّن أنهم يعملون على إصدار مرسوم ثان يزيل هذا الحد الزمني. وكما تعلمون، فإن المدعي العام حل محله البروفيسور لوبا الذي توفي، لسوء الحظ، بعد تعيينه بأيام قليلة. والآن، مع تغيير الحكومة، أعتقد أننا يجب أن ننتظر إلى حين تعيين المدعي العام الجديد لتجديد الاتصالات مع الحكومة الإندونيسية بشأن هذه المسألة.

وهناك مسائل كثيرة أخرى معلقة في المجال القضائي بيننا وبين إندونيسيا، ولا يفوتني أن أشير إلى مسألة العقوبات الخفيفة التي صدرت ضد ستة أشخاص وجدوا مسؤولين عن قتل ثلاثة زملاء يعملون في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أتامبوا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وقد أكد لي المدعي العام السيد مرزوقي قبل أن يترك منصبه أن رئيس المحكمة العليا في إندونيسيا كان يخطط فعلا لتقديم طلب استئناف إلى المحكمة العليا لتصويب ما اعترف الجميع، بما في ذلك الحكومة الإندونيسية، بأنها أحكام غير مقبولة ضد هؤلاء الأفراد.

وفيما يتعلق بمسألة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لما بعد الاستقلال، من الواضح أننا أحطنا علما بعناية شديدة بكل التعليقات التي أدلي بها هنا اليوم. ولاحظنا خاصة طلب أعضاء عديدين في المجلس تقديم تقرير مفصل في تشرين الأول/أكتوبر، وقد تعهدت بتقديمه إليكم عن طريق الأمين العام، ليس عن الحجم المقبل لوجودنا العسكري ولشرطتنا المدنية فحسب، وإنما أيضا عن مسألة الوجود المدني دعما للإدارة الجديدة في أعقاب استقلال تيمور الشرقية.

ودعوني أفتح هنا هلالين لجملة اعتراضية، لأن سفير كندا أشار إلى مسألة الشرطة المدنية في البيان الذي أدلى به في وقت سابق. وأود أن أطمئنه على أن عددا صغيرا فحسب من رجال الشرطة التيموريين الشرقيين ممن دخلوا بالفعل أكاديمية الشرطة يتم تدريبهم الآن بوصفهم نواة لوحدة الرد السريع في شرطة تيمور الشرقية. وينبغي ألا تستمر الشرطة الدولية في توفير الرد السريع، وخاصة كبح جماح الجماهير. هذه مهمة يرى زانانا غوسماو وخوسيه - أورتا وزعماء آخرون كثيرون في تيمور الشرقية أنه ينبغي أن يقوم بها - إذا اقتضت الضرورة على الإطلاق، لا سمح الله - رجال الشرطة التيموريون الشرقيون. ويمكنني أن أؤكد له على أنه إذا تم تدريبهم خارج الأكاديمية فذلك لأنه بعد تدريبهم الأساسي يحتاجون تدريبا فنيا يقدمه اثنان ممن يدعموننا في تدريب قوة الشرطة التيمورية الشرقية.

وبتركيز السفير هيوم على العنصر المدني في وجود الأمم المتحدة لمرحلة ما بعد الاستقلال، سألني ما هي الأرقام الحالية للوجود المدني الدولي ضمن كل من إدارة الأمم

المتحدة الانتقالية والإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. والأرقام التي يمكنني تقديمها لكم هي الأرقام التالية لدينا ضمن هيكل الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية في الوقت الحالي ٥٥٠ موظفا دوليا و ٦٠٦ من متطوعي الأمم المتحدة، أغلبهم يعملون حاليا في الإعداد للانتخابات، وسوف يغادرون تيمور الشرقية من خلال شهر أيلول/سبتمبر. وفيما يتعلق بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، لدينا في الوقت الحالي ٦٧٢ موظفا دوليا و ٢١٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وكما أشار تقرير الأمين العام، فنحن نخطط لخفض عدد الموظفين الدولي في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى ٢٥ في المائة من العدد الإجمالي الراهن عند نهاية الولاية الحالية للإدارة، وخفض حجم العنصر المدني فيها إلى حوالي ٨٠ في المائة من حجمه الحالي بحلول ذلك الموعد.

ولقد أصر السفير دوتريو، ممثل فرنسا، والسفير فالديفيسو، ممثل كولومبيا، وكذلك الولايات المتحدة، على أهمية المشاركة بقدر أكبر للوكالات الدولية في دعم الحكومة الجديدة. وآمل أن تسمحوا لي بالرد على السفير دوتريو بالفرنسية.

(واصل كلمته بالفرنسية)

لقد سألني السفير دوتريو عما إذا كنا ننوي إشراك المنظمات الحكومية الدولية بصورة متزايدة، وخاصة الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وبوسعي أن أؤكد له أن الإجابة هي بالإيجاب، كما أشرت إليه في بياني الافتتاحي صباح هذا اليوم. ويحدونا الأمل في أن تكون وكالات المنظومة في وضع أفضل للوفاء باحتياجاتنا في مرحلة ما بعد الاستقلال مما كانت عليه الحالة في بداية بعثتنا. والمؤسسات المالية الدولية لها حضور كبير وقدمت لنا دعما لا يقدر بثمن.

ويحضرني في هذا الصدد البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي. وقد أكد لنا صندوق النقد الدولي بوجه خاص أنه سيواصل دعمنا بالموظفين المتخصصين في مجال التمويل وإنشاء المصرف المركزي التيموري في المستقبل. ويمثل الصندوق في هذه القاعة السيد فلديفيسو، الذي أكد لي مرة أخرى التزام صندوق النقد الدولي في الأمد المتوسط فيما بعد الاستقلال، بهذين الحقلين، على الأخص.

وسنحتاج أيضا بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى تقييم الموارد التي ستوفر لنا على أساس ثنائي. ولذا ينبغي لنا أن نتمكن في تشرين الأول/أكتوبر من أن نقدم لكم عرضا شاملا فيه وصف مفصل لعناصر الدعم المدني الثلاثة للإدارة التيمورية الجديدة ألا وهي: العنصر المتعدد الأطراف، والعنصر الثنائي والعنصر الذي سنقترحه عليكم بتقديم إسهامات إلزامية لتمويل الأمم المتحدة، إذا وافق هذا المجلس على ذلك.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وقد وجه إليّ سفير كولومبيا أيضا ثلاثة أسئلة محددة، وسأحاول الرد عليها. أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمسألة التداخل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحتمال تعيين نائب للممثل الخاص مستقبلا، ولعله يعمل أيضا منسقا للتنمية في تيمور الشرقية، يسرني جدا أنكم وجهتم هذا السؤال، سعادة السفير فلديفيسو، لأن هذا هام جدا، وليس أقله تحقيق ما يدعو إليه أعضاء المجلس، وهو مشاركة منظومة الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية في مواصلة بناء إدارة جديدة في تيمور الشرقية. وأعلم أن صديقي الفاضل مارك مالوك براون، الذي زارنا في شباط/فبراير، يؤيد تماما هذه التوصية المقدمة من الأمين العام.

وكما تعلمون، هذه صيغة اختبرناها في أماكن أخرى - في هايتي، وفي طاجيكستان وأيضا في سيراليون. ولا يوجد طبعا تعارض بين موقف الممثل المقيم لبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، ومنسق الأمم المتحدة للتنمية ونائب الممثل الخاص للأمين العام. بل على النقيض من ذلك، نعتقد أن هذا من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في إنشاء بعثة متكاملة حقا للأمم المتحدة بعد الاستقلال.

أما فيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فقد أعلمني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه حيث يجري التفاوض حول هذه الوثائق مع حكومات مستقلة ذات سيادة، فإن هذا لم يبدأ حتى الآن، ولكنه سيبدأ بالتأكيد حالما تتسلم زمام الأمر حكومة ذات سيادة في تيمور الشرقية. وبدون شك، سيقوم إطار الأمم المتحدة على استراتيجية إنمائية اقتصادية متوسطة الأجل، والتي أشار إليها السيد راموس - أورتا صباح اليوم، وأننا سنعمل عليها بعد الاستقلال مباشرة، وكذلك على أساس تقرير التنمية البشرية الذي أعرف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على إعداده حاليا.

أما بالنسبة لمسألة بعثة التقييم الأمني، كل ما أستطيع أن أقوله للسفير فلديفيسو ولكل من أعربوا عن الاهتمام بنتائج هذه البعثة، أن من الواضح أن ذلك خارج عن نطاق اختصاصي، ولكن تم إبلاغي أن الأمين العام سيحيل نتائج البعثة إلى مجلس الأمن حالما يمكن ذلك.

بالنسبة لمسألة الأمن، سأبدأ بالحادث الذي وقع في ٢٨ تموز/يوليه. تلقيت صباح اليوم تقريرا عن الحادث، الذي أدى إلى وفاة رقيب أول في القوات المسلحة الإندونيسية. لن أخوض في التفاصيل. لقد اتفقنا على إنشاء فريق تحقيق مشترك مع الحكومة الإندونيسية لدراسة ظروف ذلك الحادث ولتحديد المسؤولية. إننا بطبيعة الحال نأسف أسفا عميقا لأية وفاة على أي من جانبي الحدود، ونحن مهتمين جدا بإلقاء المزيد من الضوء على هذا الحادث وعلى إقامة علاقات ثقة حقيقية ودائمة بيننا وبين قوات دفاع تيمور الشرقية الجديدة والقوات المسلحة الإندونيسية. ولكن من الواضح أن الحادث، كما نعرف جميعا، يتعلق بالمسألة الأوسع المتمثلة في الأمن على طول الحدود الدولية. وأبلغت المجلس أن هذا البند هام في جدول أعمال لجنة الحدود المشتركة، كما هو الحال في جدول جميع الاجتماعات الثنائية بين قائد قواتنا، الجنرال بونسترانج نيومبراديت، والجنرال دا كوستا من الجانب الإندونيسي.

لقد أعلم خوسيه راموس - أورتا المجلس هذا الصباح عن عدد من المبادرات التي قدمها شناما غوسماو، المقرونة بتأييدنا الكامل، والتي تمت بهدف اشراك قادة مجموعات الميليشيا الأكثر اعتدالا في حوار نأمل أن يؤدي قريبا إلى عودتهم وكذلك عودة اللاجئين الذين يدعون أن لهم تأثيرا عليهم. ونحن نعرف أن لهم تأثيرا عليهم. وقد عقد السيد غوسماو اجتماعا مع اثنين من قادة الميليشيات على الحدود الجنوبية في ساليلي، ويخطط لعقد اجتماعين إضافيين في أوائل آب/أغسطس. وحظي هذا بالدعم الكامل من حكومة إندونيسيا، وهذا هو الطريق ضمن السياق الأوسع لتطبيع العلاقات بشكل أكبر بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. وهذا سيمكننا من زيادة عزل قادة مجموعات الميليشيات السابقين والحاليين الشديدي التطرف الأكثر ونأمل أن تقوم السلطات الإندونيسية بالانتهاء من التعامل معهم بشكل نهائي، ونثق بقيام الجنرال داكوستا بذلك.

وسألني ممثلا البرازيل وأوكرانيا عما إذا كان هناك احتمال بأن تقوم الأطراف التي لم توقع على اتفاق الوحدة الوطنية بتعطيل العملية. لا، لا أعتقد ذلك. أعتقد أنني أستطيع الإجابة بالنيابة عن السيد راموس - أورتا. إن ذلك غير مرجح. إننا نعرف الأفراد والمجموعات الصغيرة جدا السادرة في الإصرار على تحويل العملية عن مسارها. نحن نراقبهم بشكل دقيق جدا، ولن نتوانى عن التدخل واستخدام

كافة الوسائل المتوفرة لدينا، وبشكل خاص قانون العقوبات، لمعالجة هذا التهديد إذا حدث في الأسابيع القادمة.

وسألني ممثل أوكرانيا أيضا عن التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لمنع العنف خلال الحملة الانتخابية وبعدها، بالإضافة إلى الاتفاق. لقد تبنينا تنظيمات المخالفات الانتخابية. ولدينا قانون العقوبات. وهناك تواجد عسكري قوي وشرطة قوية في البلد. ومن الواضح أن الحالة كانت مختلفة في ١٩٩٩. غير أنني يجب أن أقول إن أقوى حلفائنا في ضمان العملية السلمية سابقا، أثناء الانتخابات وبعدها هم القادة السياسيون لتيمور الشرقية وشعب تيمور الشرقية. لقد قمت بزيارة جميع المقاطعات في البلد قبل المجيء إلى نيويورك، وقد لاحظت بارتياح كبير درجة عالية من النضج والتيقظ لدى الشعب التيموري، وكذلك لدى قادة الأحزاب السياسية الذين رافقوني في العديد من هذه الزيارات. وهذه أكثر التطورات التي تبعث على الطمأنينة خلال الأشهر الأخيرة في تيمور الشرقية. وربما لا يعرف شعب تيمور الشرقية بالتحديد ما هي الديمقراطية ولكنهم يعرفوا بالتحديد ما هو غير ديمقراطي. وهم يرفضون العنف بأي شكل من الأشكال. وطلبوا من قادة الأجزاب السياسية الالتزام بدقة وصرامة باتفاق الوحدة الوطنية. وأعتقد أن القادة السياسيين قد سمعوا هذه الدعوة وسيلتزموا بها.

وأود أن أقدم لكم سيدي الرئيس شكري العميق لإعطائي وإعطاء السيد راموس - أورتا هذه الفرصة لمخاطبة المجلس، وأشكركم مرة أخرى لدعمكم القوي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد فييرا دي ميبو على بيانه الإضافي وعلى توضيحاته والردود التي قدمها.

أود أن أشكر الممثلين على كلماقم اللطيفة التي عبروا عنها في بياناقم.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.